



## الرؤية الاقتصادية

للحزب الجمهوري السوري في سوريا الجديدة

## الاقتصاد و التنمية المستدامة

### الفصل الأول : مرجعية التنمية المستدامة.

- التنمية الاقتصادية
- مرجعية النظام الاقتصادي الاجتماعي
- المشكلات الاساسية في الاقتصاد السوري
- التوجهات الرئيسية

### الفصل الثاني : السياسات الإنمائية.

- سياسات تنمية الاقتصاد
- مرجعية السياسات الانمائية
- محور النمو الكلي
- محصور النمو القطاعي
- الزراعة و الري و الانتاج الحيواني و الثروة السمكية
- الصناعة التحويلية
- قطاع النفط و الغاز
- التنمية العمرانية و الاسكان و العقارات
- النقل و المواصلات
- الاتصالات و المعلومات و البرمجيات
- السياحة

## الفصل الثالث : السياسات المساندة

- السياسة النقدية
- السياسة المالية
- السياسة التجارية
- المال و التأمين

## الفصل الأول

### مرجعية التنمية المستدامة

مقدمة :

التنمية البشرية هي الهدف الرئيس، و هي تستند على إحداث التنمية المستدامة، في الاقتصاد السوري، و التي ترتبط جذرياً بالتنمية الاجتماعية، والنهضة الثقافية، كما ترتبط عضويًا بالإصلاح السياسي والدستوري.

### التنمية الاقتصادية:

- من المعروف في أدبيات التنمية أن المناهج أو الإستراتيجيات الإنمائية، التي انتهجتها دول الغرب لم تسهم في معالجة التخلف في دول الجنوب، وإنما ساهمت في تعميقه، وذلك خلال أكثر من نصف قرن؛ حيث ضاع الإنسان في خضم توجيهاتها وآلياتها المادية. وبغض النظر عن تعريف التنمية، فإن ما حدث من نمو في بعض الدول النامية ومنها سوريا، إذا كان شيئاً يُذكر، فهو للأسف نمو بدون تنمية ، بل في حقيقة الأمر، وفي أغلب تلك التجارب، ومنها سوريا، ما حدث كان تنمية للتخلف، أي أن مشكلة التخلف زادت حدة، وتفرع عنها، وكنتيجة طبيعية لها والتي تطحن الإنسان وتهدر كرامته، وتبدد طاقاته وجهوده الإبداعية، فيعجز بالتالي عن القيام بمسؤولية التنمية ومظاهر ودروس الفشل على الصعيد العالمي لا يمكن إنكارها.

- مما يجمع عليه، أن الإنسان هو المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي، وهو المسؤول عن مستوى الأداء، والإنسان المظلوم أي المقهور أو المحروم والمستغل كل على مجتمعه لا يقدر حقيقة على شيء، فالمشكلة لا تكمن في " فقراء لا يملكون"، بقدر ما هي "فقراء مقهورون مستغلون لا يعرفون" فعدم توافر قدر مناسب من المعرفة، والحرية، والعدل، هو جوهر مشكلة التخلف.
- أدى الإهمال النسبي لقيمة ودور الإنسان، الى أن أكثر من أربعة أخماس البشرية، يعيشون حالة حادة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك، يوجد لهذه الصورة القائمة استثناءات واضحة، تتمثل في دول جنوب شرق آسيا، فهذه الحالات الاستثنائية، والتي تمثل جزءاً صغيراً في بحر التخلف، تؤكد حقيقة الأهمية الإستراتيجية للاعتبارات الإنسانية، في عملية التنمية، وعليه فإحداث التغيير المنشود في طريق التنمية المستدامة، يتطلب أولاً وقبل كل شيء تطهير الحياة الاقتصادية، من جميع أشكال الظلم، وبالتالي تهيئة المناخ المناسب، لكي يتعامل الناس تعاملاً تنموياً فاعلاً مع الأشياء، وخصوصاً فئة الشباب التي تعتبر عماد المجتمع السوري من حيث عدده وقدراته.
- يجب أن تكون التنمية الاقتصادية، متوازنة قطاعياً وإقليمياً، ومستدامة زمانياً، ويتم ذلك باستخدام أشمل وأكفاً للموارد الطبيعية والبشرية والمالية والفنية المتاحة، والممكن إتاحتها، في إطار مرجعية النظام الاقتصادي الاجتماعي، ومن خلال سياسات وإجراءات إنمائية ونقدية ومالية وتجارية، كلية وقطاعية، تتصدى بالمعالجة الواقعية المتدرجة لمشكلات الاقتصاد المالية والهيكلية، المزمنة والرئيسية.

### مرجعية النظام الاقتصادي الاجتماعي :

- الإنسان هو أهم وأسمى من وما في هذا الوجود، وهو بحق الوسيلة الرئيسة لعملية التنمية، وهو في الوقت ذاته غايته، شريطة أن يتحرر من القهر السياسي والاستغلال الاقتصادي، فالإنسان الحر غير المستغل هو الإنسان الذي يستطيع فعلاً أن ينهض بمسؤولية التنمية المستدامة.
- يختار المجتمع بملء إرادته الحرة الآلية العملية، والإستراتيجية الفنية التي تتناسب مع الخصائص والإمكانات الإنتاجية المتاحة لديه، لإحداث التنمية، وفقاً لمقاصد محددة، ونظام أولويات منضبط، وسوق تنافسية تعاونية، وتحريم قاطع لكل صور الاستغلال، وصيغ استثمار حقيقي ومخاطر، وحض

على الإنفاق، وسياسات اقتصادية رشيدة، ودور محدد للدولة، وتوزيع عادل للدخل والثروة... إلى آخر العناصر الإيجابية الفاعلة للنظام الاقتصادي الاجتماعي.

- يتولد النشاط الاقتصادي بحض مسؤول ومنضبط على الإنفاق، بمكوناته الاستهلاكي والاستثماري، على أساس أن الإنفاق هو في حقيقة الأمر، الناتج الكلي من زاوية المستخدمين لهذا الناتج، مستهلكين ومنتجين، فبدون إنتاج لا يوجد دخل وبدون دخل لا يوجد إنفاق، وبدون إنفاق لا يتصور وجود أسواق، وبالتالي لا يتولد إنتاج. ومن ثم لا تقوم دورة النشاط الاقتصادي أصلاً بدون، فالحض على الإنفاق، بمكوناته وضوابطه، هو حض على الإنتاج والكسب؛ أي دفع لعجلة التنمية .

- الطريق السوي العادل لنماء المال هو الاشتراك الفعلي في النشاط الاقتصادي. فلا يوجد دخل حقيقي بدون عرق وجهد ومخاطرة. ومن ثم، لا يوجد فرد أو فئة أو طبقة، تعيش على عرق وجهد ومال الآخرين، فالكل ينتج ويشترك في الإنتاج ويتحمل المخاطرة و لا مكان لأي استغلال او افساد .

- يتم القيام بالجهد الإنمائي المستدام ، وعلى أساس من التكامل والتوازن والتدرج، يُبذل هذا الجهد في كافة القطاعات، مؤسسياً أو وظيفياً: القطاع العام والقطاع الخاص، وإنتاجياً: القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية، وسلعياً: الزراعة والصناعة، وصناعياً: الصناعات الثقيلة والصناعات الاستهلاكية، وإقليمياً: المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ودولياً: منتجات إحلال الواردات ومنتجات تنمية الصادرات، وتكاملياً: التكامل العربي والتكامل الإقليمي.

ويتم هذا الجهد، وفقاً لخطط إنمائية تأشيرية، مترابطة ومتناسقة من حيث الوسائل والأهداف، وواقعية من حيث الإمكانيات والقدرة على التنفيذ.

- تقوم السوق التي على أساس آليات المنافسة التعاونية، المنضبطة والشريفة، من حرية اقتصادية مقيدة بحاجات المجتمع و متطلبات تنميته وعلى أساس نظام أولويات واضح ومحدد، يبدأ بالضروريات فالحاجيات فالتحسينيات محافظاً على مكوناته، ومعتمداً على فاعلية قوى العرض والطلب، وميكانيكية الأثمان وفي ظل ملكية متعددة تشمل الملكية العامة، و ملكية القطاع العام، والملكية المشتركة و الخاصة .
- يقوم استخدام الموارد على أساس شامل ومتوازن، لا يعرف إهدار الإمكانيات أو تبديد الطاقات ، ويستند هذا الاستخدام إلى دور محدد للدولة أو القطاع العام، يتركز في تنمية الهياكل الأساسية، والمرافق

العامّة، والمشروعات الإستراتيجية، خاصّةً التي يحجم عن الدخول فيها القطاع الخاص، إما لكبر حجم التمويل المطلوب لها، أو لارتفاع درجة مخاطرها أو لتدني العائد المتوقع منها، أو لعدم تحقيق عائد إلا بعد آجال طويلة نسبياً، أو لبعض أو كل هذه الأسباب، بالإضافة إلى المهمة الأساسية للدولة، والتي تتمثل في العمل المستمر على قيام بيئة تمكينية، ومناخ استثمار مناسب محيط بالعملية الإنتاجية، جوهره حماية كرامة الإنسان واحترام آدميته والحفاظ على حريته وصيانة حقوقه.

- يعول على الاستثمارات القطاعية في إسهام القطاع الخاص، من خلال تحفيزه وتوفير البيئة الاقتصادية والخدمية و التشريعية الملائمة لعمله كي يشارك في تنمية القطاعات الحديثة كالتجارة والسياحة والنقل والتشييد والبناء والصناعات التحويلية، وفي تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل مقابلة أهداف النمو الاقتصادي.
- تتوجه السياسة الاستثمارية إلى تحويل موارد الدولة من أي قطاع أو قطاع فرعي، يمكن للقطاع الخاص أن يغطي استثماراته، إلى الاستثمار بكثافة في قطاعات التنمية البشرية، وفي البنية التحتية والخدمات العامّة، وكذلك تحويل الاستثمار نحو البرامج الاستراتيجية، للنهوض بالمناطق الأقل نمواً والفقيرة والتي لا يتوجه لها القطاع الخاص باستثماراته عادة.
- يتطلب ضمان بنية اقتصادية قوية، وتحقيق استقرار اقتصادي كلي، القيام بإصلاح السياسات المالية العامّة، والنقدية والتجارية وسياسات العمل، إضافة إلى إصلاح السياسات المتعلقة بتخفيف القيود القطاعية، وإجراء الإصلاحات على المستوى المؤسسي، والإداري ومستوى المعاملات.
- يتم توزيع الناتج وفقاً لمعايير توزيع عادلة، تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو وفقاً للتكافل الاجتماعي المنشود، وهذه المعايير هي: الأجر العادل لمن يعمل أجيّراً، والضمان أي المخاطرة- ربحاً كانت أم خسارة- للمال لمن يخاطر بماله بالاشتراك الفعلي في العملية الإنتاجية،

## المشكلات الأساسية في الاقتصاد السوري :

- يعاني الاقتصاد السوري من تراجع واضح في السنوات الأخيرة و الذي أنعكس في تدني نوعية الحياة التي يعيشها المواطن، والانخفاض المستمر في مستوى معيشتته.
- تشمل هذه المشكلات:
  - تدني معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
  - ضعف التكوين الرأسمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - انخفاض معدلات الادخار القومي.
  - ضعف القطاعات السلعية (الزراعة والصناعة والتعدين والتشييد والبناء).
  - ارتفاع حجم القطاع غير المنظم .
  - وحدة الفقر الاقتصادي، وتفاقم مشكلة البطالة.
  - الاختلال المتزايد في الميزان التجاري والاختلال المزمن في ميزان المدفوعات.
  - زيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة وضعف الإنتاجية.
  - تدهور مستويات القطاعات الخدمية (النقل والمواصلات والتخزين، والتجارة والمال، والسياحة، والصحة والتعليم، والخدمات الاجتماعية والثقافية والإعلامية)،
  - تفشي الفساد و البيروقراطية.
  - الارتفاع الجامح في الأسعار.
  - زيادة تلوث البيئة.
  - تركيز رؤوس الأموال بيد فئة فاسدة مرتبطة بتزواج خطير بين السلطة والمال.

### التوجهات الرئيسية

- التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة، والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة، مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية، والإنتاجية ذات المردود العالي.



- تقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني.
- التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام، وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري، واعتماد إستراتيجية بعيدة المدى لتوسيع الرقعة الصناعية لتنمية الصادرات الصناعية من خلال تطوير المزايا التنافسية والسيطرة الكاملة على التكنولوجيا والارتفاع بالإنتاجية إلى أقصى درجة والالتزام بالمواصفات الفنية واستهداف الأسواق الأكثر والأسرع تقدماً ونموً مع عدم التقيد بإنتاج كامل السلعة، بل الدخول إلى تصدير مكونات الصناعة، مع تطوير الشراكات التجارية الدولية وإقامة تحالفات مع شركات تجارية عالمية من أجل فتح أسواق أمام الصناعات السورية، وأيضاً تطوير المؤسسات المالية للمساعدة في تمويل وضمان انتمان الصادرات .
- تبني سياسة زراعية تهدف إلى حل مشكلات ديون ومخالفات صغار المزارعين وضعف الإنتاج الزراعي، نتيجة للحيازات المفتتة وتأثيرها على زيادة التكلفة من خلال التشجيع على إنشاء اتحادات محلية لصغار المزارعين والتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، بهدف المساهمة في تطوير الزراعة وتنمية الإنتاجية ومنح الائتمان للمزارعين وتوفير مستلزمات الإنتاج بالكميات المطلوبة، وبالأسعار المناسبة، لتسهم في تخفيض تكلفة الإنتاج الزراعي وتحقيق عائد مجزٍ للمزارعين، وتبني برنامج يهدف إلى دعم تطوير أساليب الري باستخدام أساليب الري الحديث من أجل الحفاظ على الموارد المائية .
- إحداث أثر إيجابي واضح على الحد من الفقر، وذلك عن طريق تطوير القطاع الزراعي واعتباره من القطاعات الرائدة التي يتوجب زيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن من خلال ذلك أن تحدث المزيد من فرص العمل الزراعية وغير الزراعية في الريف والبادية.
- تفعيل تجريم التعدي على الأراضي الزراعية أو المخصصة للاستصلاح الزراعي، من أجل التوسع العمراني، وتغليظ العقوبات المتعلقة بتلك الجرائم، والتوسع الأفقي في المساحة الزراعية من خلال تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية الكبرى، مع وضع سياسة حكمة تحقق أكبر قدر من التوازن بين المساحات الزراعية والموارد المائية، وبين إنتاج السلع الغذائية، والسلع اللازمة للتصنيع، والمحاصيل المنافسة في أسواق التصدير، وتراقب على النظام السعري للمحاصيل وتنظم الدورات

الزراعية. كذلك وضع قوانين تحكم العلاقة بين الدولة والمزارعين للحفاظ على حقوقهم وإيجاد آلية التشجيع وتحفيز المزارعين على زراعة السلع الإستراتيجية، لتخفيض فاتورة الواردات من الحاصلات الزراعية، وكذلك العمل على تحديث نظم التخزين والنقل للمنتجات الزراعية

- العمل على الجذب السياحي باعتبارها أولوية اقتصادية قصوى، لكونها ميزة تنافسية لسوريا لتشمل الآثار والثقافة والعلاج والرياضة والسياحة الترويحية والدينية وسياحة المؤتمرات وغيرها ، والارتقاء بجودة الخدمات الفندقية والضيافة والإرشاد والأنشطة الترفيهية ونظم الصيانة والسلامة والمواصلات، وتفعيل المشاركة المجتمعية في الترويج عن مميزات السياحة في سوريا، واعتبار سياسة التنمية السياحية ملزمة لكافة الوزارات والمحافظات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية .
- الترويج لدخول الاستثمارات الخاصة في مجالات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والنقل والتشييد والبناء والصناعات التحويلية والزراعة ، والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي.
- التأكيد على ضرورة زيادة الاستثمار في قطاعات التعليم، والصحة وعلى زيادة التخصيصات لتنمية الموارد البشرية في جميع القطاعات، إضافة إلى الاستثمار في مجال البحث والتطوير والعلوم والتكنولوجيا.
- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة، الرخيصة التكاليف لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والمتوسطة، وتنمية القطاع الريفي وتزويده بالتقنيات ووسائل الإنتاج لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.
- وضع معايير للإنفاق العام وإلغاء الاستثمارات الغير منتجة، بما يؤدي إلى توظيف الموارد بشكل أفضل، ويتطلب ذلك أيضاً إعادة هيكلة منشآت القطاع العام، واعتماد مبدأ التشغيل كوظيفة إنتاجية، والقيام بالإصلاح الإداري، من أجل تأمين جهاز حكومي قائم على الشفافية، وخاضع للمساءلة ويؤدي عمله بصورة كفاء وفعالة.
- العمل على زيادة معدلات الأذخار الوطني، من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتطوير السوق المالية والأسمالية.

- تحقيق مبدأ عمومية الموازنة، ووحدها، بحيث تشمل المناقشة والمراجعة البرلمانية، كافة بنود الإيرادات والمصروفات .
- اعتماد اللامركزية وتقوية الأجهزة الاقتصادية، والإدارية المحلية، وتسيير المصالح العامة بكفاءة عالية، من أجل ضمان نجاح الاستثمارات الإقليمية، وإعطاء المزيد من الصلاحيات للمحافظات.
- إعطاء أولوية للبرامج الاستثمارية، من أجل النهوض بالمناطق الأقل نمواً، وتخفيض معدلات الفقر فيها من خلال تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وضخ الاستثمارات اللازمة لذلك.
- تشجيع الشباب على مبادرات ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما تتوفر فيها مقومات الإنتاج والربحية، مع تشجيع قطاع أصحاب الأعمال الخاص، على الاستثمار في مجال تمويل عمليات إنشاء وتطوير تلك الأعمال، وكذلك تشجيع مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الاستشارات الفنية والمالية والإدارية للشباب من رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة .
- الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة، باعتبارها وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة، وإعادة استثمارها، كما أنها توفر سلعاً و خدمات بأسعار مخفضة ، وتضيف فرص عمل جيدة للشباب. و دعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال :

- استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة، الهادفة إلى امتصاص البطالة و مكافحة الفقر؛ كي يساهم في دعم الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.
- وضع خطة لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة الهادفة لتوفير بديل للسلع المستوردة ، وكذلك دعم المشروعات التي تهدف للتصدير، بما تمثله من أهمية في استمرارية التنمية ورفع مستوى المعيشة .
- إنشاء منظمات غير حكومية للمشروعات الصغيرة، على سبيل المثال " اتحاد للأعمال الصغيرة "، " معهد للمشروعات الصغيرة "، "منظمة لترويج الأعمال الصغيرة "، "جمعية لمراقبة الجودة في المشروعات الإنتاجية" كي تساهم بالتعاون مع المؤسسات و الهيئات المعنية للتنمية في الارتقاء بالمشروعات الصغيرة، و كي تقوم بدور مهم في بناء قاعدة معلومات عن

الصناعات الصغيرة ونشرها، وإجراء البحوث والدراسات اللازمة لتطوير

هذه الصناعات الصغيرة، وربطها بالصناعات الكبيرة.

▪ زيادة علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة، والمشروعات الكبيرة و

الأجنبية التي تسهم في تلبية الحاجات المحلية .

▪ تأسيس صندوق للمشروعات الصغيرة لتفادي حالات التعثر.

▪ تعميم تجربة " النافذة الواحدة " لإنهاء الإجراءات بسرعة و في خطوة واحدة.

▪ تشجيع ودعم الصناعات الابتكارية، وتقديم التيسيرات و الحوافز لها .

• العمل على استقطاب اقتصاد الظل و تنظيمه و ادخاله في مشروع التنمية .

## الفصل الثاني

### السياسات الإنمائية

#### سياسات تنمية الاقتصاد:

- في ضوء مرجعية الاقتصاد الاجتماعي، ومعالجة لمشكلات الاقتصاد، وتحقيقاً للتنمية المتوازنة والمستدامة، يجب أن تتولد إستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية تقوم بالإنسان، ومن أجل الإنسان، وتستند إلى الاعتماد الجماعي على الذات، وتتكون هذه الإستراتيجية من حزمة من السياسات الإنمائية، والنقدية، والمالية، والتجارية، وتعتمد آليات اقتصاد السوق، وتأخذ بأسلوب التخطيط التأشير، الذي يجمع بين الكفاءة الإنتاجية والبعد الاجتماعي، وذلك على النحو التالي:

### السياسات الإنمائية

تتأسس هذه السياسات على محورين رئيسيين؛ هما النمو الكلي؛ والنمو القطاعي.

## 1. محور النمو الكلي:

لتحقيق نوعية حياة طيبة وكريمة للمواطن، برفع ملموس لمستوى العمالة، وكفاءة استخدام الموارد والإنتاجية، وتخفيض ملموس في مستويات الدين العام، والعجز المالي الداخلي والخارجي، وضمان الاستقرار السعري، واستعادة الثقة بالعملة الوطنية، يتعين إنجاز رفع متزايد لمستويات النشاط الاقتصادي، وهذا يعني ضرورة تحقيق معدلات متصاعدة في الناتج المحلي الإجمالي، بما يفوق وبشكل متزايد خلال الزمن معدلات النمو السكاني، حتى يزيد وباضطراد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

ويتطلب تحقيق هذا النمو الكلي ضمان الاستخدام السليم لتكنولوجيا متطورة، مع توفير قطاعات إنتاجية كثيفة العمل، ومعالجة قصور القدرة الادخارية في الاقتصاد، ويتم العمل على معالجة هذه الفجوة التمويلية، من خلال إجرائين اثنين هما: حشد مقصود للمدخرات المحلية بهدف تنميتها تحقيقاً للاعتماد على الذات، وتشجيع مخطط للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ وذلك على النحو التالي:

### الإجراء الأول: حشد المدخرات المحلية، وذلك عن طريق:

1. تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد، وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة.
2. الحث على ترشيد الاستهلاك عامةً، والإنفاق الحكومي خاصةً، والحث على عدم الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي والمظهري.
3. إنشاء أوعية ادخارية تستوعب وتناسب فئات الدخل المختلفة، باستحداث منتجات مصرفية للتوفير والاستثمار.
4. ترشيد سوق الأوراق المالية "البورصة"، كأداة رئيسة لتشجيع المدخرين من فئات الدخل المختلفة على توظيف أموالهم في استثمارات جديدة (السوق الأولية)، بدلاً من المضاربة على توقعات الأسعار (السوق الثانوية).

5. ترويج ثقافة العمل الحر والتوظيف الذاتي، وتشجيع صغار المنتجين، بإعداد خرائط بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، بما يسمح بدخول الفئات الفقيرة في أنشطة مولدة للدخل، والاعتقاد على السلوك الادخاري والاستثماري.
6. ترشيد الدعم بحصر والتأكد ممن يستحقه، وفقاً لمعايير واضحة، والتأكد من وصوله فعلاً إلى مستحقيه مما يشجعهم على تخصيص جزء من دخولهم المحدودة، لأغراض الادخار والاستثمار.
7. إنشاء صناديق استثمار مستقلة لجزء من أموال الزكاة، و التبرعات، للإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية للفئات الفقيرة، ومن ثم تحرير جزء من دخولهم المحدودة، مما يساعدهم على التوفير والادخار والاستثمار.
8. تشجيع الوقف الخيري و دعمه تشريعياً بالقوانين اللازمة له ، و تقديم التيسيرات و الإعفاءات اللازمة لإنجاح تلك المؤسسات الأهلية، التي تعتمد في تمويلها عليه في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية .
9. محاربة الفساد بتطبيق صارم و اصدار القوانين المتعلقة بمكافحته .

### الإجراء الثاني: تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تكمُن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تغطية الفجوة بين الادخار المحلي، والاستثمار المطلوب، خاصةً في ظل اتساع هذه الفجوة؛ نظراً لاحتياجات الاقتصاد المتزايدة لاستثمارات جديدة، و مع ضرورة تشجيع هذا المورد التمويلي الخارجي، شريطة أن يتفق مع الأولويات الإنمائية للاقتصاد ولا يصطدم مع المبادئ العامة الحاكمة لعملية التنمية وفقاً للمرجعية المعتمدة، مع التركيز على تشجيع الاستثمارات العربية أولاً، وذلك على النحو التالي:

1. وضع خرائط استثمارية مفصلة، على مستوى جهات سوريا الأربع، تشمل تعريف بالمشروعات الإنمائية المرشحة من حيث جدواها الفنية والاقتصادية، وبما يتفق واحتياجات عملية التنمية، من تحديث للعملية الإنتاجية، واستخدام تكنولوجيا جديدة، وزيادة قدرة سوريا التصديرية مع استقدام

عمالة أجنبية في أضيق الحدود، في مجالات الإدارة العليا، أو التخصصات النادرة شرط الأمانة والخبرة.

2. توفير قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة ومتاحة لكل من يطلبها، عن مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، والقوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بهذه المجالات، مع توحيد هذه البيانات.
3. تحسين مناخ الاستثمار وتنقيته من البيروقراطية المعوقة، والفساد المستشري في شتى قطاعات الاقتصاد، ومؤسسات الإدارة العامة.
4. العمل على توفير المقومات الأساسية للعملية الاستثمارية، من إدارة رشيدة للسياسة الاقتصادية الكلية، واستقرار في مستوى الأسعار وأسعار الصرف، واستقرار البيئة التشريعية، وتشجيع للقطاع الخاص، واعتدال النظام الضريبي، والجمركي، وتوحيد المعاملة الضريبية والجمركية، وعدم التمييز بين المتعاملين في النشاط الواحد.

## 2. محور النمو القطاعي:

في إطار النمو الكلي ومحدداته، وتحقيقاً لأهداف عملية التنمية المستدامة بإتباع أسلوب التخطيط التأشير، توزع المهام والمسؤوليات الإنمائية التفصيلية على القطاعات الوظيفية، والإنتاجية المختلفة؛ وذلك على النحو التالي:

### القطاعات الوظيفية

يعتبر القطاع الخاص هو القاطرة التي تقود التنمية في ظل اقتصاديات السوق، و لكن يجب تمكين هذا القطاع، ليكون قادراً علي تحمل مسؤولياته، فتهيئ له البيئة التمكينية اللازمة و توجه نشاطاته نحو أولويات



التنمية و تمارس الدولة دورها في الرقابة، والإشراف على القطاع الخاص الناشئ، لتحقيق التنمية المنشودة و إزالة التشوهات و الانحرافات عن المسار الذي رسمته للتنمية .

يجب أن تهئ الدولة البيئة المناسبة و الأساليب الفعالة لمواجهة الآثار الاجتماعية لأي إعادة هيكلة للقطاع العام، مراعيةً التوازن، بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية و الاجتماعية، و عليها أن تتحمل متطلبات أي تحول يمس القطاع العام .

و جدير بالذكر أن دفع عملية التنمية يقتضي أن يرتاد رجال الأعمال و حائزوا الأموال، مجالات جديدة و يقوموا بتأسيس شركات جديدة، و ذلك لتفعيل دور القطاع الخاص في دفع عملية التنمية، بدلاً من الابتعاد عن تحمل المخاطر، و التكاليف على ما هو قائم وفقاً لمبدأ تسليم المفتاح.

إن تطوير ما هو قائم في القطاع العام يمكن انجازه، من خلال عمليات التغيير في نظم الإدارة و الحوافز في شركاته، في حين أن توسيع رقعة القطاع الخاص يكون بتأسيس وحدات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية، و توسع فرص التوظيف في المجتمع.

إن تحقيق الرؤية الشاملة للتنمية المستدامة، يلقي على الدولة دوراً مهماً عليها أن تنهض به فوجود دور فعال للدولة بوصفها شريكاً و محفزاً و راعياً أمر لا بد منه، و عدم القيام بهذا الدور سيكون له تأثيراً سلبياً على التنمية و الرفاهية الاقتصادية، بل ربما يؤدي ذلك إلى الفوضى الاجتماعية و الانهيار الاقتصادي.

و مع تعاضم التوجه نحو زيادة دور القطاع الخاص، فمن الضروري أن نؤكد علي استمرار أهمية دور الدولة في إدارة الاقتصاد، فاقتصاد السوق ليس مجرد إعطاء مزيد من الحرية للقطاع الخاص، بل لا بد و أن يندرج ذلك في منظومة متناسقة من النظم القانونية و الاقتصادية و السياسية التي تحقق هذا الغرض، و يقصد بذلك :

1- تفعيل آلية السوق التي تؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد، و تفعيل المنافسة الكاملة، التي لا تتوافر إلا بتنظيم حكومي.

2- هناك حجم أمثل للمشروع يحقق النفقات المتناقصة لا توفره المنافسة و يحتاج إلى التدخل الحكومي.

3- الحاجة إلى قانون ينظم العلاقات التجارية لتنظيم المبادلات و العقود.

- 4- أن الإنتاج الخاص لبعض السلع لا يحقق الكفاية، خصوصاً حين تراجع الوفورات الخارجية و يحتاج إلى مساهمة القطاع العام.
- 5- لابد من رعاية الفقراء، و يحتاج الأمر إلى إعادة توزيع الدخل.
- 6- يتعرض العمال للبطالة و يحتاج الأمر إلى تدخل الدولة.

### نمو القطاعات الإنتاجية:

يمثل نمو القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية)، عصب عملية التنمية و يتوجب تحديد الملامح الرئيسية لتنمية قطاعات : الزراعة والصناعة والإسكان والنقل والمواصلات والسياحة .

### - الزراعة والري والإنتاج الحيواني والثروة السمكية:

الخصائص :

- تعتبر الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني في سوريا من حيث أهميتها في الناتج الإجمالي وفي استيعابها لقوة العمل، وأهميتها في الميزان التجاري، ودورها الكبير في تأمين الغذاء للسكان وفي توفير المواد الأولية للصناعات التحويلية والغذائية، التي تعتمد على المواد الزراعية كذلك في توفير فرص العمل لجزء هام في قطاع النقل، وفي تأمين مستلزمات هذا الإنتاج، حيث تمتاز بتنوع البيئات الزراعية مما ساهم في وجود العديد من المنتجات الزراعية المتميزة وكذلك تمتاز بتوفر ثروة حيوانية ذات خصائص .
- انطلاقاً من الظروف الموضوعية للاقتصاد السوري التي تحتم عليه الاعتماد بشكل أساسي على

الزراعة، فيجب على الدولة ايلاء قطاع المياه اهتماماً خاصاً نظراً لمحدودية الموارد المائية وضرورة الاستفادة القصوى من الموارد المائية المتاحة.

#### التحديات:

- تتأثر الموارد الأرضية بالاستخدام غير الرشيد لها، وتمثلت بنقص الأراضي القابلة للزراعة نتيجة الزحف العمراني العشوائي المنظم وغير المنظم، على الأراضي الزراعية في مناطق كثيرة وحدث تدهور في مواقع أخرى نتيجة الاستغلال الجائر للمراعي الطبيعية، وظهور تدني خصوبة التربة لعدم إتباع الدورات الزراعية المناسبة، كما تتعرض الموارد المائية للاستنزاف في معظم الأحواض المائية، نظراً لزيادة استجرار غير المتجدد وزيادة السكان والنمو الاقتصادي وعدم الإدارة الجيدة لها، وترافق مع تدني كميات الأمطار وسوء توزيعها، وقد نجم عن هذا العجز انخفاض مناسب المياه الجوفية، وجفاف بعض الينابيع وتراجع غزارات بعض الأنهار، كذلك تتعرض هذه الموارد للتلوث بدرجات مختلفة ومن مصادر متنوعة.
- يتصف الإنتاج الزراعي بالتذبذب متأثراً بالظروف الجوية، في ظل محدودية الموارد الطبيعية والزراعية الرئيسية وتأثرها بالعوامل البيئية، والمناخية، إضافة إلى ضعف كفاءة عمليات ما بعد الحصاد، ووجود العديد من الصعوبات في مجال التسويق الداخلي والخارجي، وفي تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وتوفير التمويل لبناء الأصول الإنتاجية.
- يعاني هذا القطاع من اختلالات هيكلية، تعود بالأساس إلى ضعف الاستثمارات الموجهة لتنميته، مترافقاً مع تفتت الحيازة الزراعية و حدة التشوهات في سياسة تسعير الحاصلات الزراعية، وبالذات القطن والحبوب الغذائية، وعدم القدرة على التطور التكنولوجي والفني فيما يتصل بالملكية الزراعية والاستخدام الأمثل للمياه والبذور والأسمدة والمبيدات وعدم توفير الائتمان الزراعي بأجال وأسعار مناسبة، وعدم توافر خدمات تسويقية كافية، وزحف متزايد للبناء على الأراضي الزراعية، وهجرة متزايدة للعمالة الزراعية إلى المدن إلى آخر هذه المشكلات، وكانت النتيجة انخفاض في الإنتاجية

وفجوة غذائية حادة، وبالذات في الحبوب والاعتماد في تغطيتها على الخارج، وتراجع حاد في القدرة التصديرية للسلع الزراعية التقليدية: القطن والقمح والبقول والحمضيات.

• يعاني القطاع الزراعي من تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة، والري وغياب آليات التنسيق فيما بينها.

• يواجه القطاع الزراعي تحديات خارجية كبيرة تتجلى في المتغيرات في الاقتصاد العالمي، وتنامي ظاهرة العولمة، وتوجه الدول الأخرى الى دعم المنتجات الزراعية وارتفاع مستوى المنافسة.

## التوجهات:

1. تبني تعديلات تشريعية وهيكلية قادرة على مجاراة متطلبات استراتيجية التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى المنتجين والحد من الفقر.
2. تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في القطاع لتحقيق تنمية ريفية شاملة تساهم في تحسين دخول المنتجين والحد من الفقر وتحقيق خطوات متقدمة نحو تحقيق الأمن الغذائي وتوفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية.
3. تنمية الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية (أرض، مياه، غابات، مراعي) بزيادة الرقعة الزراعية عن طريق إحياء المشاريع العملاقة مثل مشروع الغاب والاستفادة منها بما يحقق استدامتها والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف والتلوث.
4. تأهيل المشاريع الحيوية ذات المردودية الاقتصادية والبيئية العالية ومؤشرات الأداء الجيدة واعتماد المشاريع التي تخدم متطلبات التنمية المستدامة.
5. إعداد وتنفيذ سياسة لتأمين الأسمدة تضمن تغطية احتياجات قطاع الزراعة من الأسمدة، وذلك عن طريق تطوير منتجاتها وحسن استغلال الفضلات و تدويرها والتوسع في بناء مصانع جديدة وتشجيع الاستثمار في مجال تصنيع الأسمدة.
6. الاهتمام بالتعليم الزراعي من خلال:
  - إقامة وتنفيذ مشروع الجامعة الزراعية أسوة بالتجارب الناجحة في دول أخرى مثل باكستان والهند على أن يكون نواتها مركز البحوث الزراعية.
  - دعم التعليم الزراعي الفني والعالي والبحث العلمي.
  - ربط البحث العلمي بخطة الإنتاج.
  - الاهتمام والحفاظ على الأصول الوراثية والصحة النباتية الزراعية لكل المحاصيل والنباتات السورية والسلالات المتميزة في الإنتاج الحيواني.
  - تطوير التصنيع الزراعي للمحافظة على المنتج الزراعي وتصديره وضمان ثبات الأسعار.

- توفير البروتين الحيواني والداجني والأسماك. وذلك عن طريق توفير الأعلاف بأحدث الوسائل التقنية والعلمية.
  - حظر استخدام المبيدات الممنوعة دوليا وتشجيع مكافحة البيولوجية.
7. التحفيز و التشجيع على تحديث وسائل الإنتاج والتوسع في استخدام التقانات الحديثة وتوطينها وتحسين أساليب استخدامها، وتأمين وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بالنعوية والمواعيد والأسعار المناسبة، وتطوير البحث العلمي الزراعي والإرشاد والتعليم وتأهيل الكوادر البشرية وتطوير البنى التحتية والخدمات في الريف
  8. تطوير نظام التمويل والتسليف المصرفي للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحديثه وتشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والدولية في القطاع الزراعي وفي المجالات كافة.
  9. اعتماد سياسات سعرية وتسويقية لتوجيه البرامج التنفيذية نحو تحقيق زيادة في الإنتاج وكفايته وتحسين نوعيته، وزيادة قدرته التنافسية، وتقديم الدعم للقطاع الزراعي بما يتوافق مع الأساليب المعتمدة في الدول الأخرى وينسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية.
  10. وضع خطة وطنية شاملة للاستخدام المتكامل للموارد المائية المتاحة وحسن إدارتها بتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحقيق استدامتها والحد من مشكلة تلوث الموارد المائية وتوفير المياه لكافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التركيز على أهمية الحفاظ على خزانات المياه الجوفية كاحتياطي هام للأمن الغذائي .
  11. تطوير الإرشاد الزراعي لنشر التطبيق التكنولوجي والفني في العمليات الزراعية لضمان الاستخدام الأمثل للمياه والأسمدة والمبيدات والبذور وربط العملية الإنتاجية بمؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي.
  12. تطوير التعاونيات للقيام بدورها في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني والسمني باستخدام أحدث وسائل التقنية العلمية.
  13. إنشاء جهاز تسويقي يهدف إلى تنظيم العمليات الإنتاجية وربطها باحتياجات السوق والتصدير بحيث يضمن عدم التذبذب في أسعار المنتج الزراعي.

14. توفير السلع الزراعية لمعامل التصنيع المحلي والتصدير وتطوير آلية تسويق المنتجات الزراعية وتشجيع عمليات تصنيعها للاستفادة من القيمة المضافة وزيادة الصادرات، وتطوير الصناعات المحلية والتقليدية والمشاريع المولدة للدخل بالريف.

## 2- الصناعة التحويلية

الخصائص:

- تمتلك سوريا نسبياً قطاعاً صناعياً تاريخياً، مقارنةً بغالبية دول العالم الثالث، ولقد بدأت حركة التصنيع منذ أكثر من سبعين عاماً، وكانت سوريا أسبق من دول شرق آسيا والهند، رغم تراجع هذا الدور في العقدين الأخيرين.
- تشكل الصناعة التحويلية أولوية استثمارية سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو، وتوليد الدخل واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال، ونتيجة للتطور السريع في مجال الصناعة ومن تغيير في حاجة السوق الداخلية (أنماط استهلاك داخلية جديدة وتغير في أذواق المستهلكين) إلى التغير الواسع في التجارة الخارجية.
- تتميز الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدرة عالية وريادتها وكانت المثل والقوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون وبشكل كبير في نشر الصناعة في الدول العربية في مصر و لبنان والأردن و العراق، وحتى جنوب تركيا.
- تتمتع سوريا بموقع جغرافي هام على شرق المتوسط بين أوروبا والعراق وبلدان الخليج والسعودية.
- تمتلك سوريا قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفد القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه .

- يُعدُّ التصنيع مرادفًا لتنمية ناجحة، ويمثل في سوريا المحرك الرئيس لتحقيق هذه التنمية إذ تقدر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 17.5% بالإضافة إلى العلاقة التشابكية القوية التي تربطه بباقي القطاعات الإنتاجية والخدمية.
  - تخلفت الصناعة السورية، وظلت حبيسة السوق المحلية في ظل سياسة حمائية شديدة فتدهورت جودة منتجاتها وارتفعت أسعارها، وأصبحت غير قادرة على المنافسة الجادة في السوق الدولية بعدما طبقت سياسة إحلال الواردات لفترة طويلة دون التوجه الى التصنيع التصديري .
  - بعد تحرير الصناعة، وما يفرضه النظام التجاري الدولي الجديد، ومع الأخذ في الاعتبار خطر الاعتماد على المصادر الريعانية للاقتصاد السوري ( النفط، والسياحة)، وحتى تحويلات العاملين في الخارج، فلا مناص من انطلاقة صناعية حقيقية.
  - تقوم الصناعة السورية على قوة عمل يتناسب تأهيلها مع الصناعات التقليدية ومزودة بالمهارات الأساسية منخفضة التكلفة. وتمتلك طاقة كامنة لصناعات ذات كثافة علمية وتكنولوجية متوسطة في المدى القريب تساعد على تطوير صناعات ذات قيمة مضافة أعلى.
  - كانت الصناعة التحويلية المحرك الأساسي للتنمية في العديد من الدول النامية وستبقى الأداة الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير امكانية متزايدة للتنمية المستدامة.
  - تواجه الصناعة تحديات جديّة تتمثل في التحولات المتسارعة في التكنولوجيا الصناعية وفي الاشكال الجديدة المتنامية للعولمة الاقتصادية في عالم يشهد مزيداً من الانفتاح، وتقليصاً للمسافات الاقتصادية، وبالشكل الذي يفرض على الاقتصادات دخول معركة التنافس الحاد واقتحام ميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو و تعزيز الكفاءة في مواكبة القدرات التنافسية للتكتلات الاقتصادية، مما يتطلب عزمًا على احداث تغيير نوعي باتجاه التحول التدريجي من الصناعات التقليدية الى الصناعات الحديثة .
  - يتصف قطاع الصناعة التحويلية في سوريا في المرحلة الراهنة :
- مساهمة دون المقبول في الناتج المحلي الإجمالي



- نسبة منخفضة للقيمة المضافة المحققة لجهة نصيب الفرد
- نسبة منخفضة لنصيب الفرد من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية المرتبة
- انخفاض استخدام التقنية العالية في القيمة المضافة المحققة من الصناعة التحويلية
- انخفاض نسبة صادرات منتجات الصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية
- سيطرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع ،
- تدني المستوى التعليمي و المهني و المهارات داخل قوة العمل الصناعية في المؤسسات والشركات .
- تدني إنتاجية العامل
- عجز في الميزان التجاري لقطاع الصناعة التحويلية
- خلل في التركيب الهيكلي لبنية الصادرات الصناعية.
- محدودية البحث والتطوير الصناعي.
- ضعف في البنى التحتية الأساسية
- ضعف التمويل وارتفاع تكاليفه وضعف مؤسساته .

#### التوجهات :

1. تبنى خطة قومية للنهوض بالصناعة السورية تقوم على منهجية التسلسل الصناعي المتلاحق وذلك لتقليل التكلفة الكلية، وتعظيم الناتج المحلي في إنشاء المنظومة الصناعية.
2. تحقيق التكامل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية بالصناعة ، وذلك بإنشاء مجلس أعلى يضم كافة الجهات ذات الصلة .

3. إعداد وتنفيذ السياسات العامة التي تهدف إلى صيانة الثروة الصناعية القائمة وتعظيم الاستفادة من هذه الثروة بتحديثها ورفع كفاءتها.
4. إعداد وتنفيذ السياسات التي تعمل على التوسع في إنشاء الصناعات ذات الميزة النسبية المحلية، وتحد من إنشاء الصناعات التي تفتقر إلى القدرة التنافسية، وتشجع التوسع في الصناعات الصغيرة والصناعات كثيفة العمالة، والصناعات اليدوية.
5. إعداد وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تحقيق المنفعة المتبادلة بين الدولة والشركات المحلية والعالمية في مجال استخراج وتصنيع الثروات النفطية والتعدينية والعمل على إجراء تشريعات تهدف إلى تعظيم الاستفادة من هذه الثروات والحد من إهدارها.
6. إعداد وتنفيذ السياسات التي تهدف إلى تعميق التصنيع وزيادة المكون المحلي في المنتج الصناعي، دون الإخلال بمعايير السلامة والجودة.
7. ربط خطة التنمية الصناعية بمخطط التنمية المتكاملة بشرياً وعمرانياً وقطاعياً، وذلك لتوفير المدخلات اللازمة لمشاريعها وتعظيم الاستفادة من مخرجاتها.
8. تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص لإنشاء قاعدة صناعية متكاملة للصناعات الإستراتيجية، وتعظيم الاستفادة من هذه القاعدة في إنتاج مدخلات الصناعات الاقتصادية.
9. التنقيب عن الثروات الطبيعية وحسن استغلالها والاستفادة من الجامعات السورية كبيوت خبرة.
10. دعم وتطوير المواد والتقنيات الصناعية الملائمة للظروف والخامات المحلية، وتفعيل آليات نقل وتوطين وتطوير التقنيات، وذلك بزيادة الإنفاق على البحث العلمي والاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية، وتوفير المناخ الملائم من خلال التوسع في إنشاء الحاضنات التقنية وصياغة نظم تحفز الابتكار والإبداع في العلوم التطبيقية.
11. العمل على وضع مواصفات قياسية شاملة للمنتجات الصناعية والحزم في تطبيقها ورفع مستوياتها في بعض المنتجات وبخاصة المواد الإنشائية لمضاعفة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية العالمية.
12. إعادة صياغة السياسة التعليمية لربطها باحتياجات الصناعة والبحث العلمي، والارتقاء بمستوى التعليم الفني والتدريب الحرفي.

## 2- قطاع النفط والغاز

### الخصائص

- يلعب قطاع النفط والغاز دوراً محورياً في الاقتصاد السوري، حيث يشكل وحده خمس الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل عوائد تصدير الخام ومشتقاته ما يقارب نصف عوائد التصدير ويساهم في تمويل ما يقارب ثلث الموازنة العامة للدولة. وقد نما دور هذا القطاع بشكل جوهري منذ العقد المنصرم، فبالإضافة إلى بروز الغاز كمكمن رئيسي في ميزان الطاقة السوري، حيث ساهمت الاكتشافات النفطية لشركات عقود الخدمة بتلبية الطلب الداخلي على المشتقات وتحقيق عوائد تصدير بالغة الأهمية خاصة في تمويل الاستثمارات العامة.
- إن بقاء سعر النفط مرتفعاً عالمياً سيعزز من موقع سوريا التفاوضي تجاه الشركات الأجنبية التي تسعى للحصول على عقود خدمة في قطاع النفط، وسيزيد من كميات الاحتياطي التجاري ومردودية المشاريع النفطية في حقول الشركة السورية للنفط وفي حقول شركات عقود الخدمة، وسيساهم في الإسراع بتنفيذ المشاريع الغازية.
- إن الموقع الإقليمي المتميز لسوريا في قلب الجغرافيا السياسية الإقليمية والذي يربط بين الخليج العربي وأوروبا خصوصاً، سيمكنها أيضاً من لعب دور مهم كبلد عبور وكعامل استقرار إقليمي لهذه الإمدادات. بالإضافة أيضاً إلى إمكان تأمين احتياجاتها المستقبلية من النفط والغاز من الدول العربية المجاورة كالسعودية ومصر والعراق.
- يؤدي تأمين العرض من الطاقة بمصادرها المختلفة وبأقل التكاليف إلى تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة من خلال زيادة الناتج المحلي لهذا القطاع ومساهمته في زيادة الناتج المحلي لبقية القطاعات الاقتصادية بما يساعد على تطوير وتحسين عمل الاقتصاد الوطني من حيث مدى ونمط إعماده على النفط والغاز كمادة احتراقية، وكقطاع يساهم في الناتج المحلي وليس فقط في تمويل الموازنة العامة.
- بالرغم من الدور الحيوي لقطاع النفط إلا أن هناك الآن العديد من التحديات :

## 1- درء هبوط الإنتاج النفطي وتقلص عوائد التصدير.

يؤثر ذلك على مستوى توفر الموارد النفطية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وعلى ميزان المدفوعات وتمويل موازنة الدولة. وإذا كانت أسعار النفط المرتفعة عالمياً تساهم في زيادة موارد الدولة من تصدير النفط الخام على الرغم من انخفاض مستويات الإنتاج، فإنها بالمقابل تزيد من نزيف موارد القطع الأجنبي لتلبية لحاجات استيراد المشتقات النفطية خصوصاً مادة المازوت والمنتجات البتر وكيميائية للقطاعين العام والخاص.

## 2- ارتفاع معدل الطلب على المشتقات يفوق معدلي النمو الاقتصادي والسكاني الحاليين.

**التطلعات :**

تبنى استراتيجية قومية للطاقة في سوريا، تهدف لتلبية احتياجات التنمية، وتعمل على إتباع سياسة متوازنة في توليد الطاقة بتنوع مصادرها من مصادر تقليدية، كالنفط والغاز الطبيعي أو مصادر بديلة كالرياح والطاقة الشمسية والطاقة النووية وتهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مصادر وقود المنشآت والمركبات باختلاف أنواعها تتوافق مع التحديات المستقبلية ، مقوماتها :

1- اعتبار النفط وخصوصاً الغاز الطبيعي المتوفر عاملاً مغذياً للنمو الاقتصادي في الفترة الانتقالية الأولى ليكون بعدها عاملاً مسانداً له من خلال مساهمته المباشرة في الناتج المحلي.

2- تعزيز دور قطاع الصناعة من خلال تأمين كامل متطلباته من المشتقات النفطية والغازية كمادة احتراقية وكمادة أولية لزيادة مساهمته في تحقيق القيمة المضافة.

3- تأمين احتياجات سوريا من الغاز لتلبية احتياجات قطاع الكهرباء واعتباره الركيزة الأساسية في إنتاج الكهرباء من خلال المحطات ذات الدارة المركبة.

4- زيادة الطاقة التكريرية وتلبية الطلب على المشتقات النفطية ذات المواصفات العالية والتحكم بالفاتورة النفطية بما يضمن استمرار تأمين المشتقات النفطية لقطاع النقل وللقطاع الخدمي والسكني.

- 5- زيادة مساهمة قطاع الغاز في الناتج المحلي بالاستثمار الكثيف في البنية التحتية لتطوير احتياطات الغاز والإنتاج ليكون الرديف الأساسي للنفط من خلال التوسع في أنشطة الغاز واستخداماته في قطاع الكهرباء والصناعة.
- 6- المساهمة في تحقيق عوائد ايجابية في ميزان المدفوعات واستمرار رقد موازنة الدولة بالقطع الأجنبي من خلال تصدير الفائض المتاح.
- 7- تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في استثمار الموارد المالية المتاحة وفي استغلال مصادر الطاقة الأولية.
- 8- تحقيق التوازن بين أسعار تكلفة إنتاج وتسويق المحروقات والغاز وأسعار المبيع في السوق الداخلية، والوصول إلى قطاع طاقة تنافسي يساهم من خلال هيكلية الأسعار لمختلف مواد الطاقة في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

### 3- التنمية العمرانية والإسكان :

#### الخصائص

- يعد قطاع العمران والبناء قطاعاً مفصلياً لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى، و ينعكس ازدهاره بالإيجاب عليها، وركوده ينعكس بالسلب على الاقتصاد الوطني ؟
- يظهر الواقع وجود تشوهات واضحة في المعروض من الوحدات السكنية لصالح الإسكان الترفي، وعلى حساب الإسكان المتوسط والشعبي، فبينما يتوافر الآلاف من الشقق الخالية تتفاقم في الوقت نفسه أزمة الإسكان المتوسط والشعبي وتزايد ظاهرة الإسكان المخالف وتتخذ صوراً إنسانية غير مقبولة من سكن المخالفات .

- تعتبر الفترة الممتدة حتى منتصف السبعينات، بما تضمنته من تشريعات وأنظمة معبرة، وبشكل واضح عن رؤية ذات أبعاد اجتماعية فقط لدور الدولة في هذا القطاع، تتمثل بمنح كافة التسهيلات والإعفاءات لتأمين المساكن المناسبة لشريحة محدودي الدخل بأقل كلفة ممكنة واستيفاء هذه الكلفة تقسيماً وبشكل ميسر ومتناسب مع دخل هذه الشريحة.
- ولقد تبدلت هذه الرؤية لاحقاً، وحتى عام 2000، بدأت الدولة تتراجع عن هذا الدور تدريجياً، عبر العديد من التشريعات ذات الطابع الاقتصادي دون النظر للمنعكسات الاجتماعية لها.
- أدى صدور قانون الاستملاك رقم 60 لعام 1979 مع تعثر آليات تنفيذه الى عدم تحقيق الغاية منه، مما خلق مشكلة حقيقية في توفير الأراضي المعدة للبناء، كذلك تعثر أداء شركات الإنشاءات العامة وتأخرها في تنفيذ مشاريع الإسكان المناطة بها لأسباب موضوعية أو ذاتية، والأمر نفسه بالنسبة لمشاريع قطاع التعاون السكني وخاصة بعد عام 1985، إضافة لقانون الإيجار السابق والذي كرس علاقة غير متوازنة بين المؤجر والمستأجر، أدت نتائجها لغياب شبه كامل لصيغة الحيازة بالإيجار عن سوق الإسكان في سوريا، وبقاء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية شاغرة، كل ذلك انعكس وبشكل سلبي على واقع هذا القطاع.

### • يعاني هذا القطاع من :

- تعدد الأنظمة والتشريعات وكذلك الجهات المعنية بعملية الإسكان، وعدم وجود هيكلية واضحة لقطاع الإسكان تنظم أدوار الجهات المعنية فيه بمختلف مراحلها.
- ضعف التشريعات التي تساعد على تأمين الأراضي المهيئة للبناء.
- عدم وجود مخططات تنظيمية لكافة المناطق والمدن، وعدم وجود مخططات إقليمية وعمرانية لمختلف الأقاليم والمناطق.
- عدم وجود ربط دقيق للسياسات الإسكانية بعملية التنمية بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي، باستثناء مشاريع المؤسسة العامة للإسكان وخاصة مشروع إسكان الشباب.
- عدم ارتباط سياسات الإسكان بعملية تخطيط إقليمي شامل إلا في جوانب جزئية يتيحها ما هو متوفر من معطيات.

- عدم وجود سوق منظم لقطاع العقارات, وعدم وجود مؤسسات وشركات خاصة كبرى للاستثمار والتطوير العقاري
  - تشويه الهوية المعمارية للمدن السورية (تراثياً – بيئياً – جغرافياً).
  - انتشار مناطق السكن العشوائي، والمخالفات السكنية.
  - المضاربة بالعقارات القائمة، وعدم استقرار أسعارها نتيجة للدور الخاطئ للقطاع الخاص والذي يشغل فعلياً حيز أكثر من 75% من نشاط الإسكان.
  - عدم وجود الأطر الموجهة الواضحة في تقديم التسهيلات للقطاع الخاص لضمان مشاركة فاعلة له.
  - ارتفاع كلفة الحصول على مسكن بالنسبة للشريحة الأوسع من المواطنين (من ذوي الدخل المحدود).
  - عدم تناسب العرض مع الطلب في سوق الإسكان.
  - ضعف ومحدودية آليات التمويل وارتفاع نسب الفائدة.
  - ضعف مساهمة القطاعين العام والتعاوني في خطة الإسكان.
  - عدم وجود قواعد بيانات كاملة أو بنك معلومات إسكاني.
  - ضعف تقنيات البناء المستخدمة، وانعكاس ذلك على زمن ومواصفة الانجاز.
  - منعكسات المتغيرات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية، وخاصة متطلبات اتفاقيات تحرير التجارة العربية والشراكة التركية.
- تحتاج سوريا وبأهمية عالية الى مجتمعات عمرانية منظمة، ومخدمة بكافة المرافق والبنى الأساسية تتضمن ما يلزم من نقاط الجذب وأقطاب النمو، تعكس التراث الثقافي والحضاري للمجتمع السوري، وبشروط بيئية سليمة، مرتبطة بمعطيات التخطيط الإقليمي الشامل، تضمن حق كل أسرة بمسكن مناسب، وتعزز البعد الاجتماعي لقضية السكن قوامها :
    - ❖ قطاع مؤهل ومبدع يعكس القيم الحضارية والبيئة السورية ،
    - ❖ قطاع يعمل بكفاءة اقتصادية، وجودة عالية ،

- ❖ قطاع متنوع ويضم شركات مقاولات اختصاصية عامة وخاصة ،
- ❖ قطاع علمي مدعوم بشركات استشارية هندسية على مستوى عالمي ،
- ❖ قطاع يهتم بتشغيل جزء كبير من القادمين الجدد لسوق العمل ،
- ❖ قطاع موزع جغرافياً ويلاءم متطلبات التنمية الإقليمية المتوازنة ،
- ❖ قطاع ذو ميزة تنافسية عالية محلياً، وإقليمياً.

## التوجهات

- ❖ إحداث تنمية عمرانية تتفق مع الاحتياجات الملحة للسكن الشعبي والمتوسط، و لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع،
- ❖ يجب أن ينطلق تطوير هذا القطاع من خلال المرونة والقدرة والسريعة على العمل بشكل فعال عن طريق خلق بيئة تشريعية ملائمة وعلاقات عقدية متوازنة وسوق منظم وآلية إشراف واستلام جيدة.
- ❖ توفير مستلزمات هذا القطاع وبخاصة المحلية، من قطاعات الصناعة، التجارة والطاقة وتحسين جودة هذه المستلزمات لتلاءم المواصفات وذلك من حيث النوعية والكمية لتلبية الطلب في السوق الداخلية وإمكانية تصديرها ،
- ❖ إقرار الاستراتيجية الوطنية للإسكان ووضعها موضع التنفيذ مرتكزاتها:
  - الاستمرار في تطوير البيئة التشريعية الحاكمة لعمل القطاع الإنشائي.
  - إعادة النظر بالمخططات التنظيمية أراضي أملاك الدولة والأملاك العامة وتنظيمها
  - تهيئة المناخ الاستثماري للقطاع ليكون استثماراً تنافسياً وعادلاً.
  - زيادة مساهمة قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تفعيل كل من دور القطاع العام والقطاع الخاص.



- انتقال دور الدولة من مهمة تأمين السكن بشكل مباشر للمواطنين بجمع فئاتهم، إلى مهمة تسهيل الحصول على المسكن المناسب لكل منهم وحسب احتياجاتهم ومتطلباتهم، وذلك بتأمين الاحتياجات من مقاسم الأرض المنظمة والمخدمة المهيئة للبناء، ومصادر وشروط التمويل المناسبة، وكذلك زيادة المعروض من المساكن الجاهزة في سوق الإسكان، مع التأكيد على ترسيخ مفهوم الأبعاد الاجتماعية لقضية السكن.
- توسيع وتعزيز مشاركة القطاع الخاص المنظم بتنفيذ مشاريع الإسكان بشكل مستقل أو عبر أشكال من الشراكة، والعمل على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للمساهمة في عملية البناء والإعمار.
- مشاركة القطاع الخاص في توفير المساكن المتوسطة والشعبية الملائمة، وتقوم الدولة بتوفير الأراضي بالمجان وتزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية، مع دعم أسعار الوحدات السكنية من الموازنة العامة للدولة.
- تعزيز مساهمة القطاع التعاوني السكني في تأمين السكن الاقتصادي لذوي الدخل المحدود بشروط ميسرة، والتوسع بمشروع إسكان الشباب.
- تطوير القدرة التنافسية للقطاع العام والخاص الإنشائي من خلال تحسين وسائل إنتاجه بالاعتماد على أحدث التقنيات وتشجيع عمله خارج القطر، ومنح المرونة للقطاع العام الإنشائي للعمل على أساس اقتصادي سليم.
- إعادة تنظيم سوق قطاع البناء والتشييد ليسمح بنشوء شركات مقاولات قائمة على مبدأ التخصص.
- معالجة مناطق السكن العشوائي، وذلك عن طريق برامج تهدف إلى تهذيب وتشذيب أو هدم وإعادة بناء ما يلزم من هذه المناطق، مع تأمين إسكان القاطنين الأصليين في نفس المنطقة أو غيرها مع وضع برنامج على التوازي لتطوير القائم منها بتقديم الخدمات والمرافق العامة لها من مياه وكهرباء ومدارس ووحدات صحية ريثما يتم معالجتها .
- منح الأراضي الصحراوية لراغبي إقامة وحدات سكنية متوسطة وشعبية، أو للاستخدام الذاتي، بالمجان مع إمداد هذه الأراضي بالمرافق والخدمات الأساسية، وتشجيع المجتمع الأهلي على حجز هذه الأراضي والبناء عليها.

- إعادة النظر بالاستملاكات وبقانون الاستملاك العقاري
- رفع إنتاجية القطاع عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية واستثمارها في تلبية الطلب المتنامي على النشاط الإنشائي بكفاءة اقتصادية عالية.
- تطوير المهن الصغيرة المرافقة لقطاع البناء والتشييد، والرفع من قيمتها الاجتماعية وإنتاجيتها الاقتصادية، وتوسيع فرص العمل فيها عن طريق تحديثها تنظيمياً، وعملياً.
- العمل على تفعيل كافة أنواع الحيازات السكنية وعدم الاقتصار على نوع واحد من هذه الحيازات وهي الحيازة عن طريق الملكية وتشجيع الاستثمار في السكن بغرض التأجير.
- تبني السياسات التي تضمن الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.
- تبني قياسات ومواصفات ذات مستوى دولي للمنتج الإسكاني، وخاصة ما يتعلق بالسلامة المهنية والإنشائية وتوفير الطاقة و المباني الخضراء.

#### 4- النقل والمواصلات

##### الخصائص

- يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد، حيث يشكل أساس البنية التحتية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، وهو بهذا يعد من القطاعات الفاعلة والمنفصلة ببقية القطاعات التي يساهم في توطين الوحدات الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج لها من الداخل والخارج، وفي توصيل منتجاتها النهائية إلى الأسواق المحلية والدولية من ناحية أخرى، وفي تقديم خدمات النقل والمواصلات والاتصالات للمواطنين، وبالتالي في توزيع السكان والإسكان على الخريطة الاقتصادية للدولة من ناحية ثالثة. و هو فوق ذلك أحد المولدات للدخل والعمل والنمو الاقتصادي

- يعتبر التنقل المريح والأمن حاجة من حاجات الإنسان الأساسية، ويشغل هذا النوع حجماً كبيراً في الانفاق العام والخاص .
- تؤثر كفاءة أداء و تطور هذا القطاع على التطور اللاحق للقطاع الاقتصادي الأخرى التي ترتبط به مما ينعكس على النمو وعلى التغيرات في عملية التنمية كونه الرابط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك وإلى منافذ التصدير والاستيراد وكذلك نقل بضائع العبور.
- يعاني هذا القطاع من ضعف شديد في سوريا، في بعده الخارجي، حيث إن معظم تجارة سوريا الخارجية والركاب من سوريا وإليها تتم من خلال شركات أجنبية، كما يعاني من تشوهات واضحة على الصعيد الداخلي؛ حيث إن معظم البضائع يتم نقلها براً بالسيارات كما أن وسيلتي السكك الحديدية والنقل البحري بحاجة إلى إعادة هيكلة وتحديث ومزيد من الرقابة والإشراف.

## التوجهات

❖ وضع خطة رئيسية لتكامل الوسائل الثلاث للنقل: البري والبحري والجوي، لرفع كفاءة أداء هذا القطاع داخلياً وخارجياً؛ من خلال:

1. استمرار الدولة في دورها المحوري في تطوير البنى التحتية الأساسية لقطاع النقل، واختيار المشروعات بما يتماشى مع سياسة الدولة في الإصلاح الاقتصادي وتشغيل البنى التحتية في ظروف اقتصاد منفتح تنافسي وشفاف.
2. زيادة مساهمة الدولة والقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في قطاع النقل من خلال المشاركة في إنشاء البنى التحتية وعملية التشغيل وفي المشاريع المطروحة في خطط مؤسسات وشركات قطاع النقل.
3. ضرورة تحفيز القطاع الخاص للمشاركة للقيام بدور هام في كافة أنشطة قطاع النقل وذلك لما يتمتع به من مرونة في الإدارة ولتخفيف العبء عن ميزانية الدولة، على أن

يكون هذا في إطار تنظيمي يسهل للدولة الإشراف الكامل عليه ومع مراعاة أن يتناسب سعر الخدمة المقدمة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع ولا مانع من أن تقوم الدولة بتقديم الدعم المالي اللازم للقطاع الخاص نظير قيامه ببعض الخدمات إذا أثبتت الجدوى الاقتصادية ذلك.

4. تحقيق درجة عالية من التكامل والتوزيع العادل بين أنماط النقل في كافة المناطق الحضرية والريفية مع تحقيق توازن إقليمي يخفف من الهجرة للمدن الكبرى ويشجع الهجرة المعاكسة.

5. تأمين خدمات نقل سريعة وأمنة للبيئة والإنسان بجودة عالية وتكلفة رخيصة لتشجيع حركة الترانزيت وتنشيط السياحة والمساهمة في تطوير بقية القطاعات وتحقيق أعلى قدر من التشابكية فيما بينها.

6. العمل على خلق محاور نقل جديدة لخدمة التطورات العمرانية ولتخفيف حدة الازدحام في المدن الكبيرة ولتشجيع السكان على الخروج من نطاق الوادي الضيق لاستثمار موارد التنمية وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز الأمن القومي، على أن يتم ذلك من خلال مخطط نقل شامل على المستوى القومي يتم تحديثه على فترات، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الأولويات وكذلك لوضع آليات التنفيذ المناسبة والواضحة لمشروعات النقل المختلفة.

7. إيجاد منظومات نقل جماعية متطورة ومتكاملة داخل المدن السورية الرئيسية تؤمن سرعة وراحة وأمان التنقلات، ونظافة البيئة، وتزيل الاختناقات المرورية باستخدام كافة الأنماط التقليدية والحديثة (الباصات - قطارات السكة الحديدية السطحي والمرتفع وفي الأنفاق)

8. تشجيع الاستثمار في إنشاء طرق جديدة وفق نظام الـ (B.O.T) موازية للمحاور الرئيسية (الحدود التركية - الحدود الأردنية، طرطوس - حمص - التنف على الحدود العراقية)، لتخفيف الضغط عن الطرق الحالية، بمواصفات ومعايير دولية تربط مراكز الإنتاج بالاستهلاك وتؤمن النقل بكفاءة عالية.

9. تنشيط المرافئ السورية وتوسيعها وزيادة طاقاتها المتاحة لنقل البضائع المصدرة والمستوردة والترانزيت ونقل الركاب وإنجاز مرافئ جديدة وتطوير الأسطول البحري السوري من حيث الكم والنوع، وإحداث المرافئ الجافة.
10. تأمين شبكة خطوط حديدية بمواصفات دولية، وتأمين خدمة منافسة في نقل الركاب والبضائع وبدرجة عالية من السرعة والأمان، باعتبارها أكثر وسائل النقل اماناً و اقل كلفة و احفظها للبيئة .
11. زيادة عدد المطارات وتوسيعها وزيادة طاقاتها المتاحة (أبنية وساحات) وتجهيزها وتنشيط حركة الملاحة الجوية ورفع سوية الخدمات المقدمة وزيادة كفاءة أسطول الطائرات كمًا وكيفًا.
12. الاهتمام بهندسة المرور و بإجراءات السلامة والأمان لكافة وسائل النقل بهدف التقليل من الحوادث وخاصة النقل الطرقي .
13. انجاز أتمتة وتطبيق معايير الجودة في مختلف مجالات النقل.

## 6- الاتصالات والمعلومات والبرمجيات

## الخصائص

- ❖ تعدّ الاتصالات والمعلومات من أهم الأنشطة في الاقتصادات الحديثة، وذلك لأسباب عديدة: فهي أولاً نشاط عالي المردودية، وقد ازدادت مردوبيته ازدياداً ملموساً خلال السنوات الأخيرة؛ وهي تعدّ أيضاً ركيزة أساسية في تطوير العديد من القطاعات الأخرى، كالقطاع المالي والتجاري والصناعي. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تلعب دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وفي عملية التحول المجتمعي لسوريا.
- ❖ يزخر مجتمع المعلوماتية بالمتغيرات والتحديات التي تقوم على انقلابين يتمثلان في «الانفجار المعرفي» و«الثورة العلمية والتكنولوجية» فضلا عن الثورة المعلوماتية او ثورة الاتصالات التي فرضت على العالم السرعة البالغة، وسعة المعلومات وتشابكها وإلغاء الأبعاد وترابطها.
- ❖ فرض عصر العولمة مفاهيم جديدة للمنافسة العالمية في مجال التجارة بالخدمات و السلع وبالذات ما يخص المنتجات الصناعية، فظهرت الحاجة الملحة إلى القوة الدافعة والمؤثرة في هذه المنافسة لتطوير قدراتها في مجالات البحث العلمي الصناعي والتطوير التكنولوجي ، وكذلك التسويق ، و كل ذلك مرتبط بالمعلومة و المعلوماتية ، فمن يملك المعلومة يملك القوة والمستقبل
- ❖ تعتبر صناعة البرمجيات و تجهيزات التكنولوجيا الحديثة صناعات ذات محتوى تكنولوجي عالي و قيمة مضافة عالية و ذات قدرات تنافسية و ابتكارية عالية .
- ❖ يعد قطاع الاتصالات ذو نمو لافت و يقوم بدور لا بأس به في الاقتصاد الوطني ، و لكن تطور الحاجات و العادات الاستهلاكية تدفع نحو حاجة اكبر للتطوير المستمر

التوجهات

1- تطوير قطاع الاتصالات والمعلوماتية للإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، عن طريق وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط التنفيذية التي ترعاها الدولة، بالاشتراك مع القطاعين العام والخاص، والهيئات التمثيلية للمجتمع، وعلى نحو يؤدي إلى:

➤ تنمية الناتج القومي والمحافظة على الموازين الاقتصادية.

➤ تقديم خدمات الاتصالات والمعلومات والبريد، من الهاتف الثابت والنقال، وتبادل المعطيات، والنفاذ إلى الإنترنت، وإيصال البعثات البريدية، محلياً ودولياً، بجودة عالية وأسعار ميسرة للأفراد والمؤسسات أينما وجدوا، وعلى نحو يزيد من فعاليتهم الاقتصادية والاجتماعية.

➤ توفير منظومات الحواسيب ومعالجة المعلومات بأشكالها المختلفة لجميع المؤسسات والفعاليات، على نحو يمكّنها من معالجة المعلومات وفق احتياجاتها، بغية رفع مردوديتها وقدرتها التنافسية.

2- توفير الإطار التشريعي اللازم لتطوير واستخدام تقانات الاتصالات والمعلومات، وتنظيم قطاعات الاتصالات والمعلوماتية والبريد.

3- التوسع في إنشاء وتطوير البنية الأساسية المعلوماتية وخاصة في مجال الشبكة الدولية للمعلومات، مع العمل على إنشاء شبكة معلومات داخلية على المستويين؛ الوطني والقومي.

4- تحقيق قفزة نوعية في البنية التحتية التي تحمل خدمات الإنترنت المختلفة لإيصالها إلى معدل تغطية ونفوذية كبيرين، وتنويع خدمات الإنترنت حسب الاحتياجات (خدمات واسعة الحزمة، خدمات نقالة، الخ.)، وزيادة سعة الشبكة الفقارية وتوسيع مناطق التغطية.

5- إحداث كليات متخصصة في الاتصالات وفي تقانات المعلومات المتقدمة، سواءً أكانت حكومية أم مشتركة أم خاصة، بالتعاون مع جامعات مماثلة في دول منتجة لهذه التقانات.

- 6- إحداث مراكز للتدريب المهني المتخصص للعاملين والموظفين الحاليين، تؤهلهم لتمثل التقانات والتقنيات الحديثة واستخدامها الفعّال.
- 7- إحداث مدن تقانية في سوريا ضمن بيئة متميزة وتتعاون فيها الجامعات والحاضنات التقانية والشركات العاملة في هذا القطاع على بناء بيئة متميزة تهدف إلى رفع السوية التقانية واجتذاب الاستثمارات السورية والعربية والأجنبية.
- 8- وضع برنامج قومي متكامل لتوطين صناعة وتقنيات الاتصالات ابتداء من المكونات وانتهاء بتصميم وتصنيع وإطلاق أقمار الاتصالات.
- 9- دعم صناعة البرمجيات في سوريا بكافة الوسائل المادية والمعنوية لما تتمتع به هذه الصناعة من قيمة مضافة مرتفعة للغاية وتوافر الكوادر المتميزة بالإضافة إلى ما تقدمه هذه الصناعة من الدعم التقني لكافة القطاعات الأخرى
- 10- بناء قطاع اقتصادي وصناعي يتمحور حول تقانات الاتصالات والمعلومات، وبوجه خاص صناعة البرمجيات وتطوير المحتوى الرقمي بأشكاله المختلفة (إنترنت، بث تلفزيوني وإذاعي، إلخ).
- 11- تشجيع الشركات المنتجة العالمية للمكونات الأساسية المستخدمة في جميع التجهيزات على الاستثمار المباشر في سوريا (أو في مناطق استثمارية خاصة بين سوريا ولبنان أو غيرها من دول الجوار)، انطلاقاً من موقع سوريا المميز بين أوروبا وآسيا، مع إعطائها ميزات تفضيلية استثنائية، مع تحفيزها للوصول إلى أسواق الأفراد والمؤسسات في سوريا، وإلى الأسواق الإقليمية.
- 12- إحداث حاضنات متخصصة بصناعة البرمجيات في سوريا لاستقبال شركات البرمجة وتحفيزها، على أن تقدم الدولة لهذه الحاضنات المنشآت ووسائل الاتصالات اللازمة والمناخ المميز (كليات وجامعات متخصصة، خدمات متقنة،...) بغية تحفيز الاستثمار من الشركات العربية والعالمية.
- 13- استخدام نظم الاتصالات والمعلومات لدعم التنمية الاجتماعية، وخاصة لزيادة مشاركة



المواطن في الحياة العامة، وإضفاء الشفافية على الإجراءات الحكومية، وتبسيط هذه الإجراءات.

- 14- استخدام تقانات الاستشعار عن بعد كأداة فعالة في التعرف على الإمكانيات والبدائل المبتكرة، وكنوع هام للمعلومات الأساسية للتنمية البشرية الشاملة.
- 15- نشر وإنتاج المعرفة باستخدام تقانات الاتصالات والمعلومات، مع التأكيد على أهمية المضمون الثقافي واللغوي. واستخدام التقنية لتحطيم الحواجز الجغرافية التي تعيق الوصول إلى المعرفة وتقف حاجزاً في وجه تطور الأرياف.
- 16- بناء بنوك المعلومات الوطنية وأنظمة المعلومات والتي يمكن الاعتماد عليها في الإحصاءات والتخطيط العمراني والاقتصادي وأنظمة اتخاذ القرار.
- 17- رفع الجاهزية الرقمية إلى مستويات عالية، ونشر الاستخدام.
- 18- تحقيق قفزة نوعية في تغطية شبكة الهاتف النقال، وتخفيض أسعاره تخفيضاً ملموساً
- 19- تشجيع استخدام الحواسيب في سوريا، عن طريق إدخالها أساساً في سياسات التعليم في جميع المجالات، وبفضل سياسات تنقيف شعبية على استخدام الحواسيب. ويجب أيضاً أن يترافق ذلك بتسهيلات لامتلاك الحاسوب، لا سيما لدى الطبقة ذات الدخل المحدود.
- 20- تقديم خدمات موجهة نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيعها على استخدام تقانات المعلومات والاتصالات في عملها.
- 21- إطلاق مشروع تصنيع الحاسوب الشعبي الرخيص الثمن، بالتعاون مع دول كالهند والصين وماليزيا، مع تحفيز إمكانيات التصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- 22- إطلاق المنافسة في قطاع خدمات الاتصالات في مختلف المجالات حالما أمكن ذلك، وتحفيز الشركات الكبرى في هذا القطاع على الاستثمار، مع دفعها

"جعلالات" توفر للدولة قطاعاً أجنبياً.

- 23- استكمال استثمار الشبكة الوطنية لتبادل المعطيات، مع إمكان تقديم مراتب خدمة مختلفة حسب الطلب عليها، وفتح مجال تقديم خدمات الإنترنت على نحو واسع أمام الشركات الخاصة المتنافسة.
- 24- إطلاق برامج للتنقيف الشعبي في جميع المجالات الثقافية والتربوية، ومن ضمنها المناحي الاجتماعية والفكرية لاستخدام تقانات الاتصالات والمعلومات.

## 7- السياحة

### الخصائص

- يعتبر الغنى الثقافي والتنوع التاريخي والحضاري والطبيعي والحيوي من أهم نقاط القوة للسياحة السورية وهو ما يكسب المنتج السياحي السوري ميزات تفضيلية مقارنة بالعديد من المقاصد السياحية العالمية والإقليمية الأخرى لأنه يوفر للسائح تجارب سياحية متنوعة وثرية تبقى في ذاكرته لمدة طويلة وتتصل بمجمل أشكال النشاط السياحي.
- يسهم الموقع الجغرافي ووقوع سوريا على مسافة قريبة من أهم الدول المصدرة للسياح وكذلك تقاليد كرم الضيافة وحرارة الاستقبال للضيف المتجذرة لدى السوريين في إعطاء السياحة السورية ميزات تفضيلية إضافية.
- تعتبر السياحة ذات مكانة هامة في التنمية و هي مورد شديد الأهمية للعمالات الأجنبية، ومكون أساسي من مكونات الدخل القومي وركيزة رئيسية لخلق فرص العمالة المنتجة لمئات الآلاف من شبابنا
- تكتسب السياحة في سوريا أهمية قصوى في مفهوم الميزات النسبية في مجال الخدمات، بل إنها تأخذ أسبقية على كافة القطاعات الأخرى، ففكرة الميزة النسبية ليست مجرد الكفاءة الإنتاجية الممكنة في القطاعات المختلفة، ولكنها الكفاءة الممكنة بالقياس إلى ما يمكن أن يحققه الدول الأخرى المتنافسة معنا، على هذا الأساس، فإن قدرة سوريا على التفوق في قطاع السياحة تتجاوز بكثير قدرتها على التفوق في أي قطاع آخر بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبالطبع، هذا التفوق ليس فقط مقومات وإنما هو أيضاً، بنية أساسية على مستوى رفيع، ومؤسسات خاصة وعمامة على درجة عالية من الكفاءة وعقلية سياحية متفردة تستطيع أن تحول الإمكانيات الهائلة إلى حقيقة واقعة.
- تتعدد مجالات السياحة من سياحة دينية، إلى سياحة علمية، إلى سياحة مؤتمرات، إلى سياحة علاجية، ثم إلى سياحة التسوق، ثم سياحة ترفيهية.
- يظهر الوضع الراهن للسياحة السورية ما يزال من حيث عدد السياح ومستوى الاستثمارات ومعدل

الإنفاق السياحي أقل بكثير مما تستحقه سوريا من خلال مزاياها التفضيلية السياحية وهو ما يتطلب جهوداً كبيرة للمحافظة على تلك المزايا وتطوير عرضها وتوفير البنى السياحية والتحتية والإدارية والاقتصادية اللازمة، بما يكفل صياغة منتجات سياحية متنوعة ذات جودة عالية ينفذها قطاع سياحي مترابط وتكون قابلة للتسويق والترويج لها على الساحتين الدولية والداخلية، مع ضرورة تحقيق التوازن المتصاعد بين أعداد السياح والبنى السياحية والأطر البشرية المدربة اللازمة.

- شهدت المنطقة العربية نمواً كبيراً في العقدين الأخيرين للمقاصد السياحية مما أدى إلى تزايد تنافس الدول فيما بينها لاستقطاب السياح وقد ترافق هذا مع سعي الدول المصدرة للسياح إلى تقليص الرحلات المغادرة من مواطنيها والترويج للسياحة الداخلية بما يكفل توازناً أفضل لميزان مدفوعاتها السياحي، مما يفرض تحدياً كبيراً.

## التوجهات

1. اعتبار السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية
2. توجيه كافة الوزارات الخدمية المرتبطة بالسياحة مثل: وزارات النقل والإعلام والثقافة والبيئة وغيرها من الوزارات والأجهزة المعنية بالنشاط السياحي في سوريا بوضع هدف مساندة السياحة والترويج لها ضمن أهم أهداف خططها السنوية.
3. توفير بنية أساسية متطورة من شبكة طرق ومياه وكهرباء ومواصلات سلكية ولاسلكية، ومطارات، داخلية وخارجية، مع معالجة مختلف المعوقات التي تؤثر على السائح.
4. تشجيع القطاع الخاص واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لتعبئة مزيد من الاستثمارات في قطاع السياحة مع تطوير القطاع المصرفي لكي يكون قادراً على النهوض بدوره في تقديم التمويل اللازم للقطاع الخاص.

5. مضاعفة الطاقة الفندقية من خلال تطوير المقاصد السياحية الموجودة واستهداف مقاصد سياحية جديدة، مع تنويع الخدمات السياحية والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.
6. رفع مهارات الموارد البشرية العاملة في القطاع وفي القطاعات المتشابكة الأخرى
7. وضع تخطيط لحماية المناطق السياحية في المدن السورية القديمة، والمناطق السياحية ومنع النمو العشوائي للمباني حول هذه المناطق.
8. تسويق المنتج السياحي على المستوى الدولي من خلال العمل على تنشيط السياحة السورية في الأسواق الرئيسية المصدرة لها، ودراسة الأسواق المستهدفة، والعمل على فتح أسواق جديدة من خلال الترويج المتميز ومضاعفة الإعلام السياحي بأسلوب موضوعي وعلمي.
9. إقامة مراكز سياحة علاجية متخصصة على درجة عالية من الكفاءة
10. التوسع في إقامة المهرجانات وعقد المؤتمرات العلمية والثقافية والدولية، وتحويل مناطق سوريا جميعاً إلى مناطق جذب سياحي، مع عدم التركيز على مدينتي دمشق و حلب.
11. العمل على توفير خدمة متميزة للسائح ابتداءً من استقباله مروراً بتيسير الإجراءات الجمركية، فانتقاله إلى الفندق المناسب، فالخدمة الفندقية، فبرامج الزيارات للمناطق السياحية وحتى مغادرته سوريا.

## الفصل الثالث

### السياسات المساندة

هي السياسات التي تستخدم كأدوات مساعدة في رسم وتنفيذ السياسة الإنمائية، من خلال أسلوب التخطيط التأشيري، وتشمل السياسة النقدية أو الائتمانية، والسياسة المالية والسياسة التجارية، وعليه يقع دور هذه السياسات، في المساعدة على تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة للاقتصاد السوري كلاً على حدة، على الترتيب.

#### 1- السياسة النقدية

##### الخصائص

- بالرغم من أن السياسة النقدية (أو الائتمانية أو سياسة التحكم في العرض الكلي للنقود) سياسة غير مباشرة من حيث التأثير في قرارات المنتجين الاستثمارية، ومن ثم تعد ذات فعالية محدودة، خاصة في الدول النامية، ومنها سوريا، لضعف أسواق النقد والمال فيها، إلا أنها تعد مؤشراً مهماً لواقع الأداء الاقتصادي؛ وذلك من حيث معدلات التضخم، وسعر العملة الوطنية، ومعدلات الائتمان ومجالاتها،

## التوجهات

### • إحلال سعر الفائدة

تمثل أداة سعر الفائدة الأداة الرئيسة للتحكم في العرض الكلي للنقود، ومن ثم النشاط الاقتصادي من قبل الجهاز المصرفي، وقد اثبتت الازمة المالية العالمية عام 2008 أن النظام المالي العالمي الذي اعتمد على القروض المالية وخاصة في القطاعات غير الانتاجية نظام هش، مما يدفع الى التوجه نحو الآليات والصيغ الأخرى القائمة على نظام المشاركة والتأجير و هنا من الحكمة ان يتم التوجه نحو تعزيز جذب المدخرات نحو الاستثمارات الانتاجية .

### • تقوية العملة الوطنية

وذلك بتحسين معدل النمو الاقتصادي من خلال السياسات الإنمائية بما يسمح بتخفيف الضغوط على الليرة السورية من جراء التضخم السعري، المحلي أو المستورد، وبما يؤدي إلى استخدام أشمل وأكفأ للموارد المالية لدى الجهاز المصرفي، مع العمل على استهداف التضخم، بما يؤدي إلى تحقيق معدلات لا تُؤثر سلباً على الودائع أو الاستثمارات أو مستوى معيشة المواطنين أو تدفع المدخرين نحو المضاربة في سوق الأوراق المالية أو في الأراضي والعقارات، أو نحو ممارسة أنشطة تدرج تحت مُسمّى توظيف الأموال، مع تكوين سلة عملات لاحتياجات العملة الوطنية. ويبقى العلاج الناجع لتقوية الليرة، والتصدي للمشكلات الهيكلية، متمثلاً في توسيع القاعدة الإنتاجية أساساً من خلال استخدام ودائع الجهاز المصرفي حسب القواعد المصرفية والائتمانية الرشيدة في تمويل مشروعات، وفقاً للأولويات الإنمائية المعتمدة، تحقق قيمة مضافة عالية، وتساعد في زيادة تشغيل العمالة، وتزيد من التصدير.

### • تحسين الجانب المؤسسي

مع التأكيد على ضرورة احتفاظ الدولة ببعض البنوك كملكية عامة، والعمل على تطوير الجهاز المصرفي ليتواءم مع التطورات المصرفية التي يشهدها العالم من خلال الحصول على تكنولوجيا متقدمة والقيام بتدريب مكثف للعاملين وإدخال نظم حديثة للإدارة، يتعين أن تعمل الدولة على الحفاظ على استقلالية البنك المركزي، ليكون الصانع الحقيقي للسياسة النقدية، دون ضغوطٍ محلية أو خارجية .

## 2- السياسة المالية

الخصائص:

- تعتبر الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية لسياسة المالية العامة التي تعد أحد أهم السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وهي تمثل حجم ونوع تدخل الدولة الاقتصادي، كما أن السياسات التي تتحكم بالإيرادات والإنفاق تعتبر أداة هامة جداً في التأثير على النمو الاقتصادي الطويل الأجل من خلال تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الإجمالي والعدالة في توزيع الدخل القومي، كما أن للموازنة العامة عادة تأثير واضح وشفاف على النمو والتنمية الاقتصادية على المدى طويل الأجل من خلال الخدمات العامة الضرورية التي تؤديها الدولة.
- لا تتوقف أهمية سياسة المالية العامة على توليد الموارد للدولة، بل أنها تشكل أدوات هامة للتأثير على المتغيرات الكلية كمعدلات الادخار والاستثمار ومستوى الأسعار والتكاليف وكذلك توظيف الموارد، مما يحفز النمو والادخار والذي يقود بدوره إلى تحقيق معدلات نمو أسرع في إيرادات الدولة.
- اتسمت سياسة المالية العامة في سورياً باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر أحادي محدود للحصول على الجزء الأكبر من الإيرادات وهو قطاع النفط، الأمر الذي كان يعرض الاقتصاد للصدمات المتأتية من تذبذب الأسعار العالمية. وحيث من المحتمل أن تتقلص عائدات النفط نتيجة



لتراجع الإنتاج حيث سيدخل الاقتصاد السوري فترة حاسمة تفتح خلالها آفاق ومتطلبات جديدة، ولا يصح هنا القول أن دور الدولة والموازنة العامة سيتقلص نتيجة للتحويلات المنتظرة بل من المؤكد أنه علي الدولة أن تنهض أكثر مما مضى بالعديد من القطاعات التنموية من أجل النهوض بعملية التنمية وبالتنمية البشرية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنية التحتية الأساسية ورفع مستوي الرفاه الاجتماعي والحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والاستعداد للتحويلات المستقبلية من خلال الإصلاح المؤسساتي.

- تحتاج الدولة إلى تحقيق معدلات نمو عالية، مما يدعوها إلى تعبئة المزيد من الموارد، كون الموارد المتاحة حالياً لا تفي بكل هذه الاحتياجات. ونظراً لاحتمية تصحيح الاختلال بين الموارد والاحتياجات من أجل تحقيق التوازن المالي المستدام ضمن توازن اقتصادي كلي سليم يتسم بالنمو والعدالة الاجتماعية،
- لا بد من مراجعة وتعديل الموازنة العامة بشقيها الإيرادات و الإنفاق، وبالتالي مراجعة التشريعات والإدارة الضريبية، ودون هذه المراجعة وحدث تحول في السياسات الاقتصادية فإننا لا نستطيع حل مشكلة البطالة والفقر والتوازن الاقتصادي الكلي، فمن المفترض القيام بإصلاحات هامة وشاملة وتحول في السياسات الاقتصادية والمؤسسات العامة فذلك هو السبيل نحو تحقيق نمو الدخل الفردي والحد من الفقر والبطالة وإرساء مناخ اقتصادي كلي مستقر وذو هامش يقين عال.

## التوجهات

- تحقيق العدالة الضريبية
  - تطوير الجهاز الضريبي فنياً وإدارياً،
  - النظر في تخفيض معدلات الضرائب بصفة عامة

- إعادة هيكلة الإعفاءات الضريبية للأنشطة الاستثمارية، وفق مفهوم الحسم الديناميكي.
- مكافحة جادة لظاهرة التهرب الضريبي،
- ربط الإعفاءات الشخصية بمستويات الحاجات الأصلية للمعيشة
- إلغاء الازدواج والتعدد الضريبي
- تتبع معدلات التضخم السائدة
- العمل على تغيير الثقافة السائدة لدى المكلفين و مسؤولي الضرائب من أجواء عدم الثقة.
- التدرج في إنشاء محاكم متخصصة للضرائب و سوق المال و البورصة و الجمارك و إنشاء ما يوازيها من مكاتب خبرة تخصيصية من خبراء وزارة العدل.

## • العمل على تنمية الإيرادات العامة

استناداً إلى تطوير الجهاز الضريبي وتحقيقاً لمبدأ العدالة الضريبية، يتعين العمل الجاد على :

- تحصيل الضرائب المستحقة.
  - مكافحة الفساد الجمركي.
  - إعادة النظر في الإعفاءات الجمركية
- و ذلك بما لا يؤدي إلى المساس بالاعتبارات الإنمائية والاجتماعية من ناحية، أو خلل بالموارد العامة من ناحية أخرى؛ وذلك لتعظيم موارد الدولة حتى لا تضطر إلى الاقتراض من الداخل مما يلقي عبء التمويل الحكومي على أقل طبقات المجتمع قدرةً على احتماله من ناحية، أو "الاقتراض" من الخارج مما يؤدي إلى المديونية الخارجية من ناحيةٍ أخرى أو "طبع" نقود جديدة مما يرفع الأسعار ويزيد التضخم السعري حدة من ناحيةٍ ثالثة، والحل الانجع، يتمثل في إصدار أذون وسندات الخزانة؛ لأنه تمويل من مدخرات حقيقي على أن تُستبدل في أسرع وقتٍ ممكن، بوسيلة تمويل

كسندات المضاربة لاستثمار أموال صغار المدخرين، وتحميهم من المقامرة في البورصة أو الذهب أو الأراضي والعقارات.

### • ترشيد الإنفاق الحكومي

ويتم ذلك من خلال التخصيص الكفء والإنفاق الكفء على مصارف الإنفاق المختلفة عن طريق تفعيل سيادة القانون ومكافحة حقيقية للفساد، وترشيد جاد للإنفاق الحكومي، خاصة ما يتعلق منه بمظاهر الإسراف والبخ، أو بتبديد الأصول والموارد العامة ونشر وتعميق ثقافة حرمة المال العام بين كل أفراد الشعب، مع إعادة هيكلة العمالة الحكومية وإعادة توزيع وتأهيل العمالة الزائدة بما يعظم الاستفادة من الإنفاق عليها ويربط أيضاً ومباشرة بعملية الترشيد تصحيح برامج الدعم المباشرة وغير المباشرة، بما يتماشى مع الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه.

### • سد عجز الموازنة العامة:

عبر سندات الخزينة او تفعيل مجموعة من الوسائل المالية الأخرى.

### 3- السياسة التجارية

تكمل السياسة التجارية منظومة السياسات الداعمة للسياسة الإنمائية ، وتتضمن السياسة التجارية بطبيعتها مكونين الأول : التجارة الداخلية، والثاني : التجارة الخارجية.

### التجارة الداخلية:

## الخصائص:

- يتضح مظهر التجارة الداخلية في توصيل المنتجات الاقتصادية (سلع وخدمات) إلى مستخدميها من أفراد المجتمع مستهلكين ومنتجين،
- تتسم التجارة الداخلية بطبيعة خاصة ومستويات مختلفة من حيث طبيعة النشاط والحجم، والتمويل وتنظم في مسافات ثلاثة: التجزئة وشبه الجملة والجملة.
- يعاني هذا القطاع من مجموعة من نقاط الضعف :
  - عدم وجود خطط تكاملية متناسقة بين القطاعات الاقتصادية المنتجة والمسوقة
  - غياب الدراسات العلمية عن احتياجات السوق الداخلية وغياب المؤسسات الحكومية القادرة على التدخل في حال وقوع الاختلالات بالشكل الأمثل
  - غياب مؤسسات السوق لتنظيم العلاقة بين المنتج والمستهلك والتعامل مع آليات السوق.

## التوجهات:

1. اعتماد القوانين المنظمة لشؤون التجارة الداخلية، بما يحافظ على حقوق التجار والمستهلكين وتفعيل قانون حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار.

2. قيام الأجهزة الرقابية الحكومية وغير الحكومية (مؤسسات المجتمع الأهلي) بدورها بشكلٍ فعّال، بما يؤدي إلى إحداث التوازن في السوق، وأن يكون للأجهزة الحكومية صلاحية إلزام التجار بالبيع بسعر المثل في حالة التأكد بشكلٍ قاطعٍ من أنهم يمارسون الاحتكار.
3. ضرورة نشر ثقافة حماية المستهلك، وتوعية المواطنين بحقوقهم من خلال التعاون مع مؤسسات المجتمع الأهلي، واعتماد شروط السلامة والصحة تتناسب مع الحفاظ على صحة المواطنين بشكلٍ تام مع تحقيق الحماية الفعالة لحقوق المستهلك ووضع العقوبات الرادعة على مخالفتها من خلال توحيد القوانين والقرارات النافذة تحت مظلة واحدة هي "قانون حماية المستهلك"؛ مما يساعد كلا من المستهلكين والمنتجين على فهم حقوقهم والتزاماتهم.
4. إنشاء هيئة باسم "هيئة حماية المستهلك" تختص بتلقي الشكاوي، وبحث حالات انتهاك حقوق المستهلك.
5. توفير مصادر التمويل للعاملين بهذا النشاط وفق آليات تسمح للمؤسسات المالية بالتعامل مع متوسطي وصغار التجار، بالعمل على إيجاد هذه الآليات الجديدة أو مؤسسات تمويل تمارس هذا النشاط.
6. القيام من خلال مجتمع الأعمال (جمعيات المستثمرين والغرف التجارية والصناعية وجمعيات رجال الأعمال.. إلخ) بتوجيه الاستثمارات في هذا القطاع بحيث لا يحدث ما هو مشاهد بالفعل، وهو ظاهرة "استثمار القطيع"؛ وذلك استنادًا إلى دراسات عن الأسواق لاكتشاف طبيعة وحجم الفجوات الموجودة بكل تجارة، ومن ثم يكون عدد الداخلين في النشاط التجاري الواحد مناسبًا لاحتياجات السوق، مع الأخذ في الاعتبار أن قرار الدخول أو الخروج من السوق يكون اختياريًا تمامًا ودور المؤسسات الخاصة بمجتمع الأعمال استرشاديًا.
7. العمل على توفير الأسواق المتخصصة لكل مستوى من مستويات التجارة من خلال القطاع الخاص، بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات كل قطاع تجاري، مع تدخل الدولة لتوفير وتهيئة البنية الأساسية لتشجيع ودعم وجود أسواق في المناطق الفقيرة.

## التجارة الخارجية:

## الخصائص

- تمثل التجارة الخارجية بصفة رئيسة محصلة الجهد الإنتاجي والإجمالي للمجتمع، وتظهر هيكلية الإنتاج المحلي، ومدى التوازن أو الاختلال فيه.
- اتسمت التجارة الخارجية في سوريا ولفترة طويلة بالطابع النمطي الذي ساد معظم الاقتصاديات النامية، حيث تخصصت في تصدير المواد الأولية الزراعية والنفطية في صورتها الخام مما حرم الاقتصاد من القيم المضافة التي كان من الممكن تحقيقها من تصنيع هذه المواد الأولية، وتصديرها في شكل منتجات للاستهلاك النهائي. كما تركزت أغلب وارداتها من المواد الوسيطة بسبب هيكل الإنتاج الاقتصادي وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي، وبنية الصناعة السورية (كصناعات تجميعية)، وكذلك واردات السلع الرأسمالية وبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وفي مقدمتها الأدوية والغذاء.
- نتيجة لاختلال هيكل الإنتاج فقد شهدت التجارة اختلالاً هيكلياً واضحاً في موازين التجارة السلعية والخدمية (الميزان التجاري)، حيث تم تصحيح فائض ميزان التحويلات الجارية منه. لكن المحصلة دائماً تمثلت في اختلال ميزان المدفوعات وتبرز هذه العوامل بعض المحاذير الأساسية والتي تتمثل في تحرير أسواق المال وتحرير سعر الصرف لما لها من انعكاسات مباشرة على أسعار الواردات والصادرات وعلى تدفقات رؤوس الأموال.
- يعتبر "صافي الصادرات" مكوناً أساسياً من مكونات الاستثمار القومي، وهو: صافي الاستثمار الخارجي، والذي من خلاله يمول استيراد المكون الأجنبي للمشروعات الإنمائية الجديدة والسلع الوسيطة، والسلع الضرورية لسد العجز في المنتج منها محلياً، وبالرغم من دخول سوريا العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتشجيع التصدير، فما زالت الصادرات السورية تراوح

مكانها بالمقارنة بالواردات من ناحية، وبما أنجزته دول نامية أخرى كما أنها تعاني من درجة اعتماد رئيسة على المواد التعدينية والزراعية.

- في ضوء الاتفاقيات التي وقعت عليها سوريا على الأصعدة الدولية والإقليمية والثنائية، يلاحظ أن خطى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ضعيف بشكل عام، خاصة ما يتعلق بالدول العربية، بينما تسعى الحكومة السورية جاهدةً لتفعيل اتفاقياتها مع تركيا، ولقد ترتب على هذا الوضع بمعيار الفرصة البديلة، والمنافع الضائعة، عدد من الخسائر الجسيمة للاقتصاد الوطني.

## التوجهات

- إعطاء الأولوية للتعاون "العربي"، "الإسلامي"، ثم الدولي؛ لأن هذه الأولوية ذات جدوى اقتصادية وإيمانية واضحة، وفي الوقت نفسه تُبقي على هوية سوريا في إطارها الصحيح تجاه التزاماتها ومصالحها العربية والإسلامية والدولية.
- توفير الاستقرار في سعر الصرف من خلال تحقيق فائض مستدام في ميزان المدفوعات وإدارة القطاع الخارجي وفق شروط الاتفاقية العربية للتجارة الحرة والشراكة السورية التركية ومنظمة التجارة العالمية .
- اعتماد قاعدة الانفتاح على الأسواق الخارجية، مع تحديد واضح لضوابط تعظيم المصالح الاقتصادية، والتعامل مع بقية دول العالم في ظل العولمة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وفقاً لهذا المبدأ، مع الحرص على تقليل أو تفادي السلبيات.
- التزام واضح بجميع الاتفاقيات التي وقعت عليها سوريا، حفاظاً على مكانتها الدولية مع الحق في مراجعة بعض أو كل هذه الاتفاقيات وفقاً للقوانين الدولية المنظمة لهذا الشأن، بما يعظم مصالح سوريا الاقتصادية.

- النظر قبل الدخول في اتفاقيات جديدة إلى إمكانيات الاقتصاد السوري لتحديد مدى الاستفادة الحقيقية من هذا التعاون، وعدم إتمامه إذا كان يسمح بوجود احتكارات داخل الاقتصاد الوطني تؤدي إلى خلل في القاعدة الإنتاجية واستنزاف للموارد، مع ضرورة عدم تضييع فرص حقيقية على المجتمع بحجة الحماية إذا كانت هذه الحماية لكيانات ضعيفة لا تعمل إلا خلف الحماية، وغير قادرة أصلاً على المنافسة محلياً أو خارجياً.
- الحد من العجز التجاري والعجز في الحساب الجاري من خلال تنويع الصادرات سلعياً وجغرافياً، و التصدي للعقبات التي تواجه التصدير في سوريا من سلع وخدمات والتي تتمثل في ضعف القاعدة الإنتاجية وتنافسيتها وعدم كفاءة البنية التحتية اللازمة لها (النقل ووسائل الاتصال الحديثة) بالإضافة إلى ضعف الفكر أو الوعي التصديري لدى الكثير من المصدرين وذلك بأن يتم اعداد برامج جادة ومتابعة توعية المنتجين والمصدرين لتحسين الإنتاج واستمرار تطويره وتحسين مستوى الخدمات (النقل، المصارف، الاتصالات)
- الحفاظ على احتياطي القطع الأجنبي بالحد الاستراتيجي المقبول عن طريق ضمان فوائض مستمرة في ميزان المدفوعات تتأتى من تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص ومن جعل الليرة السورية، وبصورة تدريجية، قابلة للتحويل.
- تحسين البيئة والسلوكيات لاجتذاب السياحة، وكذلك تسهيل استيراد السلع الرأسمالية ودعم نقل التكنولوجيا وتوطينها وتوظيفها بالشكل الأمثل من أجل توفير الحيوية والتجدد للاقتصاد الوطني، وخلق المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الوطنية المهاجرة والعربية والأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني وبالشكل الذي يساهم في تقليل عجز الميزان التجاري الناجم عن انخفاض الصادرات النفطية وزيادة المستوردات بشكل كبير نتيجة التوسع في الاستثمار،
- خلق مناخ ملائم للاستثمار عن طريق الحفاظ على سعر مستقر للعملة المحلية.



## ضرورة التعاون العربي:

• يعتبر المخرج الرئيس من فخ الاستقطاب والإلحاق والتبعية الاقتصادية، والذي يتفق مع تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة، هو تفعيل دوائر التعاون الاقتصادي العربي ثم الإسلامي، وتمثل الدوائر العربية في هذه السلسلة البداية الصحيحة، وعلى ذلك يتعين الإسراع بتنفيذ استراتيجية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى في إقامة الاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة فالاتحاد الاقتصادي، وأخيراً الوحدة الاقتصادية؛ حيث يتم في هذه المرحلة: - إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات الجمركية على التبادل التجاري مع بقية دول العالم، وحرية انتقال عناصر الإنتاج، وأخيراً تجانس أو توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إقامة سلطة عليا يكون لها حق اتخاذ قرارات ملزمة لكل الدول الأعضاء لتصبح حقيقةً كياناً اقتصادياً واحداً.

• تعتبر "المشروعات المشتركة" و"الاندماجات" و"مثلثات النمو" و"تنسيق خطط التنمية القطرية" مداخل عملية ووسائل فعالة للإسراع بإحداث التعاون الاقتصادي العربي، فالمشروعات المشتركة والاندماجات تزيدان من المصالح المشتركة، ومن مزايا الإنتاج والحجم الكبير، ومن القدرة على التنافس في السوق الدولية، وتنسيق خطط التنمية يزيد من التخصص وتقسيم العمل الكفاء، ومن الاستخدام الأمثل للموارد ومن درجة التكامل والاندماج. ومفهوم "مثلث النمو" يستند إلى حقيقة أنه حاصل مجموع عناصر الإنتاج للشركاء أكبر من مجموع

أجزائها؛ حيث تشارك الدول المتكاملة في رأس المال والعمل والموارد الطبيعية اللازمة لدخول الأسواق الإقليمية والعالمية فيقدم بلد رأس المال والأخر المهارات المهنية والأيدي العاملة والثالث الموارد الطبيعية، وبتجميع هذه الموارد تتكون الشراكة التي تقوي الروابط بين الدول المتكاملة، وتأتي بالنمو والازدهار للشركاء كمجموعةٍ وتزيد من قدرتهم التنافسية في السوق العالمي من خلال "الميزة النسبية" من ناحية، وعن طريق استخدام الموارد والمهارات والمعرفة

المتوافرة لهم لإنتاج منتجات جيدة مطلوبة في أسواقهم، وفي السوق الدولية من ناحية أخرى، ومن هنا يتم التعاون الاقتصادي العربي راسخاً على أسس موضوعية ومصالحية وليس على اعتبارات عاطفية.

#### 4- المال والتأمين:

- تحتاج سوريا إلى استراتيجية جديدة لقطاع المال والتأمين، باعتبار أن هذا القطاع يمكن أن يكون من العوامل المحركة الأساسية للاقتصاد الوطني ويساهم في خلق القيمة بدلا من أن يكون وسيلة لتجميع المدخرات وتمويل العجوزات المالية الحكومية، مما يتطلب تطوير رؤية شاملة لهذا القطاع تغطي القطاعات الفرعية المكونة له وكافة المؤسسات العاملة فيه وليس سياسات جزئية على صعيد المؤسسات فحسب. بناء على هذه الرؤية يتم رسم سياسة مالية تتناول كافة الإجراءات التي تهدف إلى التأثير في النمو، التشغيل، الكفاءة، والتنوع في القطاع المالي ووضع مخطط استراتيجي ذو أهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى تتيح تطوير هذا القطاع على المستويين الكلي من جهة والجزئي ممثلاً بالمؤسسات المالية بما فيها المصارف وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية وغيرها من المؤسسات الفاعلة في هذا القطاع من جهة أخرى.
- أخفق القطاع المالي حتى الآن في لعب الدور المتوقع منه في عملية الإصلاح الاقتصادي، فقد تسارع تحرير قطاع التجارة الخارجية بوتيرة أسرع من وتيرة إصلاح القطاع المالي، والإصلاح المؤسسي، مما قد يكون له نتائج سلبية على سعر صرف الليرة السورية وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة نظراً لدور هذا القطاع الحيوي في تأمين الموارد المالية المناسبة لتطوير القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وبناء قدرتها على المنافسة والاستفادة من تحرير قطاع التجارة الخارجية وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد السوري.
- إن توفر الموارد المالية بالعملة المحلية والقطع الأجنبي وانخفاض المديونية الخارجية يشكل فرصة ذهبية لإجراء الإصلاح اللازم.

- عدم تطور القطاع المالي يحرم القطاع الخاص من الموارد اللازمة لتطويره، ولا يزال وصول القطاع الخاص إلى التمويل اللازم لنهضته وتطويره محدوداً إلى حد كبير نظراً للنقص في قنوات التمويل والائتمان وفي المنتجات المالية المناسبة، مما أدى إلى أن مصارف القطاع العام تكتنز السيولة بينما القطاع الخاص يلجأ إلى مصادره الخاصة لتمويل احتياجاته والتي عادة ما تتقاضى علاوات تنعكس فوائد أعلى لتغطية مخاطر التسليف عبر الحدود.
- مازالت زيادة معدلات الادخار لا تترجم زيادة في الاستثمار نظراً لقصور القطاع المصرفي عن تحويلها إلى الاستثمار عبر إقراضها، مما ينعكس سلباً على القطاعات الإنتاجية المختلفة بما فيها القطاع الخاص.

### التوجهات :

- يعول على القطاع المالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد الوطني السوري وتمكينه من مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحقيق ما يلي:
  - تحديد التوضع الاستراتيجي للقطاع المالي السوري ودوره ضمن العالم العربي.
  - التدرج في الانفتاح وتوفير الحرية للمؤسسات المالية لتعمل وفق أحدث الأساليب العالمية لتجعل من سوريا مركزاً مالياً إقليمياً.
  - المساهمة في النمو الاقتصادي عبر دعم عملية إصلاحه المستمرة والتي هدفها تسهيل وصول القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل اللازم لتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.
  - زيادة الاعتماد على الوساطة المالية كوسيلة لتمويل الاستثمارات في القطاع العام لتخفيف الاعتماد على التمويل عن طريق الموازنة العامة، والقروض الخارجية، والتضخم المالي لتحقيق ذلك.
  - تطوير المؤسسات المالية القائمة وإعادة هيكلتها وتطوير بيئة تمكينية لاستمرار

نموها.

- تطوير السوق الرأسمالية السورية لتساهم بتوفير الموارد المالية اللازمة لتطوير البنية التحتية.
- استقرار سعر صرف الليرة السورية عبر تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بزيادة التدفقات الرأسمالية والمالية.
- الانفتاح التدريجي للسوق الرأسمالية السورية نحو الخارج في إطار العولمة.
- طرح مشاريع استثمارية ضخمة تجمع بين الخبرات الدولية والموارد المالية الأجنبية والوطنية والموارد البشرية المحلية.